

Received 20 May 2024: accepted 1 August 2024.

Available online 8 August 2024

نهج المناظر الحضرية التاريخية وتطبيقاته: نحو نهج مستدام يوفق بين الحفاظ والتنميةد.م/ أحمد أبو السعود حسن¹

أستاذ بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة- جامعة سوهاج

Soud_scape@yahoo.com**الملخص:**

تواجه المناطق التاريخية تحديات كبيرة عالمياً ومحلياً، حيث التحضر السريع وتزايد معدلات الهجرة والتنمية غير الواعية بأهمية التراث، وقصور الخطاب الكلاسيكي للتراث، وبالتالي، دعا مركز التراث العالمي إلى تطبيق "توصية نهج المناظر الحضرية التاريخية"، وبالتالي تحاول هذه الورقة في الجزء النظري مراجعة ومناقشة تطور هذا النهج وعلاقته بالمناهج المعاصرة، ومناقشة وتأطير خطوات وأدوات تطبيقه، ثم تتناول في الجزء التطبيقي دراسة وتحليل حالة "مدينة بالارات – أستراليا" وحالة "شبه جزيرة إسطنبول التاريخية – تركيا"، وهي حالات عالمية رائدة لتطبيق هذا النهج، وحالة محلية وهي "إعادة إحياء سوق السلاح كمركز مجتمعي- مصر"، لرصد مدى إمكانية تطبيق هذا النهج في ظروف مختلفة، ومدى فاعليته في الحفاظ المستدام والتوفيق بين عمليات الحفاظ والتنمية، بما يحقق جودة العيش لمجتمع التراث، ثم تتوصل هذه الورقة في الجزء الثالث إلى استنتاج أن هذا النهج يحقق التكامل والاستدامة والمرونة كأداة فاعلة لإدارة عمليات الحفاظ، والتوفيق بين الحفاظ والتنمية وإدارة التغيير، في إطار عملية محورها مشاركة مجتمع التراث، وبالتالي توصي الورقة بملاءمة هذا النهج كأداة فاعلة لإدارة واستدامة عمليات الحفاظ على المناطق التاريخية بمصر.

الكلمات المفتاحية:

المناظر الحضرية التاريخية، الحفاظ المستدام، التنمية المستدامة، المرونة الحضرية، إدارة التغيير.

The Historic Urban Landscape Approach and Its Applications: Towards a sustainable approach that reconciles conservation and development**Dr. Ahmed Abu El-Soud Hassan¹**¹Assistant professor, Department of Architectural Engineering, Faculty of Engineering, Sohag University, Sohag 82524, Egypt. soud_scape@yahoo.com**Abstract:**

Historic areas face great challenges globally and locally, with rapid urbanization, increasing rates of migration, development that is unaware of the importance of heritage, and the shortcomings of the classical discourse of heritage. Therefore, the World Heritage Center called for the application of the "Recommendation of Historic Urban Landscape Approach" and thus this paper attempts, in the theoretical part, to review and discuss the development of this approach and its relationship to contemporary approaches, and a discussion and framing of the steps and tools for its application. Then, in the applied part, it deals with studying and analysing the case of "Ballarat - Australia" and the case of "Historic Istanbul Peninsula - Turkey", which are pioneering global cases of applying this approach, and a local case, which is "Community-centered revitalization of Souq al-Silah in Cairo- Egypt" to monitor the extent to which this approach can be applied in different circumstances, and the extent of its effectiveness in sustainable conservation and reconciliation between conservation and development processes, in order to achieve quality of life for the heritage community. Then this paper, in the third part, comes to the conclusion that this approach achieves Integration, sustainability, and flexibility as an effective tool for managing conservation operations, and reconciling conservation, development, and change management, within the framework of a process focused on the participation of the heritage community. Therefore, the paper recommends the suitability of this approach as an effective mechanism for managing and sustaining conservation processes for historical areas in Egypt.

Keywords:

Historic Urban Landscape, Sustainable Conservation, Urban Resilience, Sustainable Development, Change Management.

مقدمة:

تواجه المدن بشكل عام والمناطق التاريخية بشكل خاص مجموعة كبيرة من التحديات منها ظاهرة الاحتباس الحراري، وعدم المساواة الاجتماعية، والصراعات، مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة إلى المدن وظاهرة التحضر السريع، بالإضافة إلى سعي الحكومات المحلية لإنشاء وتعزيز مدن عالمية قادرة على المنافسة ومزدهرة اقتصاديًا، مما يفرض ضغوطًا على المدن بشكل عام والمناطق التاريخية بشكل خاص، في حين تؤكد الاتجاهات الحديثة للتنمية على ضرورة تنمية المدن تدريجيًا، بما يلبي طموح المواطنين في أماكن صالحة للعيش توفر المتعة والتطور ثقافيًا في بيئات صحية تمكنهم من العمل والرفاهة الاقتصادية.

وفي التعامل مع هذه القضايا، توضح أنظمة الإدارة الحضرية الحالية أوجه القصور في الاعتراف بالإمكانات التي تكمن في الموارد الثقافية وهو تحدي آخر. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تم انتقاد أدوات السياسة الراسخة لخطاب التراث الكلاسيكي التي استخدمت آليات الإدارة المستقلة لمعالجة القضايا المعقدة بدلًا من النهج الشمولي المتكامل، حيث الانقسام بشكل كبير بين التخصصات العلمية والإدارات والوزارات والمجتمعات والبلدان، وهو ما أدى إلى تبنى أولويات التنمية لاحتياجات الناس مع التركيز بشكل أكبر على تكوين رأس المال، وأدت المناقشات إلى اتفاقيات جديدة، مثل اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣) واتفاقية اليونسكو بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥)، لتبني مفاهيم مثل مجتمع التراث، والتراث المشترك، والمشاركة في قضايا التراث (Erkan, 2018)، (Kisic, 2016).

ومع مطلع الألفية، دفعت هذه التحديات اليونسكو (باعتبارها وكالة الثقافة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة) إلى القيام بدور أكثر نشاطًا في تعزيز الثقافة من أجل التنمية المستدامة. وبالتالي جاءت "توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي" (UNESCO Recommendation on the Historic Urban Landscape) في عام ٢٠١١، كأول أداة تم تطويرها بعد ٣٥ عامًا لإدارة المشكلات الناشئة عن التنمية الحضرية السريعة، واقترحت نهجًا متكاملًا من شأنه وضع تنمية التراث العمراني وعمليات الحفاظ عليه على نفس المستوى من الأهمية (UNESCO, 2011a). ثم تلي ذلك، خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي ركزت في هدفها (١١،٤ - ١١) على أهمية حماية التراث الطبيعي والثقافي من أجل تحقيق مدن آمنة وشاملة وقادرة على الصمود (Guzmán, et al., 2017).

ونظرًا لما تواجهه المناطق التاريخية في العالم بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، من تحديات وتهديدات في ظل التحضر السريع والتنمية الحضرية غير الواعية بأهمية التراث العمراني، تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف وبحث "نهج المناظر الحضرية التاريخية" كأداة وآلية للتوفيق بين "الحفاظ على التراث والتنمية وإدارة التغيير بشكل مستدام"، بحيث يمكن من خلالها تحقيق المرونة الحضرية والتنمية المستدامة في إدارة التعبير والحفاظ على المناطق التاريخية بشكل متوازن ومستدام.

المنهجية وطرق البحث:

يتكون البحث من ثلاثة أجزاء، ويتبع البحث عبر أجزائه المنهجية وطرق البحث التالية:

- **النهج النظري (الجزء الأول):** ويحاول البحث من خلال مراجعة الأدبيات في هذا الجزء استكشاف وبلورة الإطار النظري لتوصية "المناظر الحضرية التاريخية" من خلال مراجعة ومناقشة أصول هذا النهج وتطوره وعلاقته بالتنمية المستدامة والمرونة الحضرية وإدارة التغيير في المناطق التراثية، بالإضافة إلى مناقشة وتأطير خطوات وأدوات تطبيقه، بهدف التعريف بهذا النهج ومساهمته كأداة فاعلة للحفاظ المستدام والمرن على المناطق التاريخية ومحيطها العمراني، بشكل متكامل الجوانب بيئيًا وعمرانيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.
- **النهج التحليلي التطبيقي (الجزء الثاني):** في ضوء ما تم مناقشته وبلورته في الجزء النظري ومراجعة الأدبيات، يتناول هذا الجزء باستخدام النهج التحليلي التطبيقي دراسة وتحليل حالات الدراسة التطبيقية المتمثلة في حالة "مدينة بالارات - أستراليا" و"حالة شبه جزيرة إسطنبول التاريخية - تركيا"، وهي

حالات عالمية رائدة في تطبيق هذا النهج، وحالة محلية تتمثل في مشروع "إعادة إحياء سوق السلاح كمركز مجتمعي- القاهرة التاريخية - مصر" وذلك لرصد سبل ومدى إمكانية تطبيق هذا النهج في ظروف مختلفة والوقوف على فاعليته ونجاحه في الحفاظ المستدام على التراث في ضوء التوفيق بين عمليات الحفاظ والتنمية وإدارة التغيير بما يحقق جودة العيش والرفاهية لمجتمع التراث.

- **النهج الاستنتاجي (الجزء الثالث):** ووفقاً لما تم التوصل إليه في الجزء الأول والثاني، يقدم البحث باستخدام المنهج الاستنتاجي في الجزء الثالث المناقشة والنتائج والتوصيات حول مدى ملائمة هذا النهج للتطبيق في السياق المصري وفاعليته في عملية الحفاظ على المناطق التاريخية في إطار التوفيق بين الحفاظ والتنمية وإدارة التغيير بشكل يعكس التكامل والاستدامة والمرونة في استيعاب المستجدات، بعيداً عن التنمية غير الواعية بأهمية التراث ومجتمع التراث بمختلف خصائصه.

١- الإطار النظري لـ "نهج المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية":

يتضمن هذا الجزء بلورة الإطار النظري لنهج "المشهد الحضري التاريخي" من خلال طرح ومناقشة الحاجة لهذا النهج ودوره في الحفاظ وإدارة التغيير في المناطق التراثية في إطار علاقته بالتنمية المستدامة والمرونة الحضرية:

١-١ تطور مناهج الحفاظ على المناطق التاريخية والحاجة إلى نهج جديد:

الحفاظ على المناطق الحضرية هو فكرة ظهرت في العصر الحديث، في حين أن الشعور بالانتماء للمجتمع والهوية المرتبط بالتقاليد المدنية والجمال هو أمر قديم قدم الحضارة في جميع السياقات الثقافية، حيث تطورت فكرة الحفاظ على المناطق الحضرية في أعقاب الثورة الفرنسية، عندما ظهرت ثورة اجتماعية واقتصادية جديدة. وبدأ نهج الحفاظ في أوروبا في الظهور في القرن التاسع عشر، وقد تم تطوير أساس الرؤية الحديثة للتراث الثقافي اعترافاً بقيمة المعالم الأثرية (Bandarin & Van Oers, 2012).

وترجع الجذور الفكرية للوعي بقيمة المدينة التاريخية والحفاظ عليها إلى ابتكار أول مفهوم "تشغيلي" للمدينة التاريخية في نهاية القرن التاسع عشر، بالتوازي مع تطوير نظام جديد، وهو "تخطيط المدن". حيث أشار المفكر الحضري الأول "كاميلو سيني Camillo Sitte"، إلى المدينة لأول مرة باعتبارها استمرارية تاريخية يجب فهمها بشكل كامل من حيث تطورها المورفولوجي والنمطي، لاستخلاص قواعد ونماذج لتطور المدينة الحديثة، وبالتالي أسست نظرية "سيني" فكرة المدينة التاريخية كنموذج جمالي ومصدر إلهام للتصميم الحديث؛ وتمهيداً لتطوير ممارسة الحفاظ على المناطق الحضرية في إطار فكرته عن الاستمرارية في التنمية الحضرية (Bohl & Lejeune, 2009). وبالتالي فإن أعمال "سيني" وأتباعه من رواد "حركة المدينة الجميلة" مثل "بيرنر هيجمان Werner Hegemann"، و"باتريك جيديس Patrick Geddes" الذي صاغ مصطلح "الجرافة المحافظة conservative surgery" لتقليل تدمير المباني التاريخية والفراغات الحضرية لتكييفها مع المتطلبات الحديثة، هم بمثابة رواد لتخطيط المدن والحفاظ على المناطق الحضرية في هذه الفترة، الذين اعتبروا المعالم الأثرية والنسيج الحضري التاريخي بمثابة مرجع ملموس للتصميم الحديث. والنظر إلى المدينة على أنها في حالة تحول مستمر وليست كائن ثابت، وهو ما مثل خروجاً جذرياً عن نهج "رواد الحداثة" (Bandarin & Van Oers, 2012).

ومع ذلك، لم يكن هناك صلة بين مصطلحات التراث والمناظر الطبيعية أو البيئة المحيطة في الوثائق ذات الصلة حتى ثلاثينيات القرن العشرين، حيث كان ينظر إلى المعالم الأثرية بمعزل عن بيئتها المحيطة، حتى دعا "غوستافو جيوفانوني Gustavo Giovannoni" إلى ضرورة الانتباه والتأمل في مفهوم احترام البيئة في المصطلحات ذات الصلة بتقييم الأعمال المعمارية والدفاع عن المراكز التاريخية، وبالتالي أكد على ذلك ميثاق أثينا (١٩٣١م) وهي أول وثيقة رائدة في تأكيدها على الدفاع عن ملامح المدينة والسياق البيئي للأثار (Azpeitia, et al., 2018).

وبعدها بثلاثة عقود أشارت اليونسكو في توصية "حماية جمال وطبيعة المناظر الطبيعية والمواقع"، في "الفقرة الخامسة من المبادئ العامة" بصورة مباشرة إلى "مفهوم المناظر الطبيعية الحضرية" (UNESCO, 1962). وذكر ميثاق البندقية عام "١٩٦٤" في (المادة الأولى) أن "مفهوم المعلم التاريخي لا يشمل العمل المعماري فقط، بل يشمل أيضاً البيئة الحضرية أو الريفية (International Council on Monuments and Sites,)

(n.d.). ومنذ ذلك الحين، كان الاهتمام بالمواقع التاريخية المرتبطة ببيتها حاضراً في معظم الوثائق الإطارية، وصولاً إلى "اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢"، و"الميثاق الأوروبي للتراث المعماري لعام ١٩٧٥"، و"توصية نيروبي لعام ١٩٧٦"، و"ندوة كيتو لعام ١٩٧٧". كما حافظ "ميثاق توليدو لعام ١٩٨٦"، و"الميثاق الدولي للحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية التاريخية لعام ١٩٨٧ (ميثاق واشنطن)" على ذات النهج (Azpeitia, et al., 2018).

ويرى "باندارين" أن "وثيقة نيروبي ١٩٧٦" بالرغم من كونها وثيقة تقدمية آنذاك إلا أنها أثبتت ضعفها فيما يخص التداوير الاجتماعية والاقتصادية، حيث رُوِّبَتها الثابتة "الإستاتيكية" للعمليات الاجتماعية وتوقع نقل تكاليف الترميم إلى السكان، وضعف تقديرها لأثر عمليات التحسين وتطوير صناعة السياحة المهيمنة على عمليات الحفاظ في الثلاثين عاماً الماضية (Bandarin & Van Oers, 2012)، وهو ما أدى إلى "تسليع التراث"، الذي يشير إلى سيطرة الجوانب المادية النفعية للتراث بهدف تعزيز العوائد الاقتصادية، مع إهمال الجوانب المعنوية والقيمة للتراث الثقافي ودورها في تنمية مجتمع التراث والحفاظ على هويته، بما يؤدي إلى تهميش مجتمع التراث (Höftberger, 2021).

وفي الألفية الجديدة، أدت الديناميكيات العالمية مثل التحولات الديموغرافية وتحرير الأسواق والسياحة الجماعية وتغير المناخ إلى زيادة الضغوط التنموية على المدن (UNESCO, 2011a). وانطلاقاً من مناقشات بودابست (٢٠٠٢) وفيينا (٢٠٠٥) حول تأثير التنمية على التراث الحضري والحاجة إلى إطار جديد للحفاظ على المناطق الحضرية، دعت لجنة التراث العالمي في عام ٢٠٠٥ إلى صياغة توصية بشأن موضوع "الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية" (Labadi & Logan, 2016). وبالتالي تم تشكيل مجموعة عمل دولية تتألف من الهيئات الاستشارية لاتفاقية التراث العالمي (المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN))، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنظمات وجمعيات التراث وبنوك التنمية والخبراء الدوليين والمهنيين، التي اجتمعت في ثماني ورش عمل استغرقت ست سنوات لتحديد التهديدات والتحديات التي تواجه المدن التاريخية ولوضع مبادئ توجيهية جديدة تتناول التراث العالمي والمدن التاريخية الأخرى (Höftberger, 2021). وبعد مشاورات واسعة النطاق، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١١ التوصية بشأن "نهج المناظر الحضرية التاريخية" (Labadi & Logan, 2016).

٢-١ مناقشة ركائز " نهج المناظر الحضرية التاريخية ":

من خلال استقراء وتحليل توصية المشهد الحضري التاريخي الصادرة عن اليونسكو (عام ٢٠١١) ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، نجد أن هذا النهج يركز على مجموعة من الركائز تتمثل في: أهمية الحفاظ على المناطق التاريخية في مواجهة التحديات المعاصرة؛ والتحول من التركيز على المعالم الأثرية بشكل مستقل عن محيطها إلى ضرورة التركيز عليها في إطارها الأشمل اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وبيئياً، أو التحول من المادية المتمثلة في "المكان" إلى الاجتماعية المتمثلة في "مجتمع المكان"؛ وربط منهج الحفاظ بالتنمية المستدامة؛ والمرونة الحضرية وإدارة التغيير، وسوف نبحث هذه الركائز فيما يلي:

١-٢-١ نهج لمواجهة التحديات المعاصرة:

أكدت التوصية على أهمية المناطق الحضرية التاريخية في الحفاظ على الهوية العمرانية في مواجهة التحديات المعاصرة مثل التحضر السريع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ظل اخفاقات التخطيط العمراني واستراتيجيات الحفاظ على البيئة، وبالتالي تؤكد على ضرورة دمج وإدراج الحفاظ على المناطق التاريخية وإدارتها في التنمية المحلية والتخطيط العمراني، وكون هذه الوثيقة وثيقة متكاملة لمجموع وثائق اليونسكو الخاصة بالتراث العمراني (UNESCO, 2011a). كما تعترف "بالطبيعة الديناميكية للمدن الحية" والتراث العمراني باعتباره "اصلاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، تحده طبقات تاريخية من القيم"، في إشارة إلى فهم ما بعد الحداثة للتراث باعتباره "مفهوماً ديناميكياً مبنياً اجتماعياً يعتمد على احتياجات الوقت الحاضر" (Ronchini, 2019). وبالتالي يمكن القول بأن هذا النهج يدمج التراث العمراني كجزء لا يتجزأ من البيئة العمرانية للمدينة ذات الطبيعة الديناميكية أو المتغيرة، وهو ما يعزز ارتباط التراث بمحيطه الأشمل في مواجهة التحديات.

٢-٢-١ نهج للتحول من التركيز على "المعالم الأثرية" إلى "المكان ومجتمع المكان":

يشير التطور المفاهيمي لمناهج الحفاظ في الوثائق والوثائق الدولية المختلفة التي تم وضعها في العقود الماضية (التي تم تناولها في النقطة السابقة) إلى الظهور التدريجي لرؤية جديدة للتراث، تركز على الاعتراف بتنوع أشكال التعبير الثقافي، وعلى الدور الأكبر المنوط به البعد الاجتماعي في بناء القيم التراثية. تجتمع هذه الرؤية الجديدة للتراث مع إعطاء أهمية أكبر للسياقات المادية الأوسع التي يتم فيها تعريف التراث وارتباطه بنظام القيم الجديد. وهذا تحول من البعد الأثري إلى البعد الإقليمي للتراث الذي يستكشف التفاعلات المعقدة والأساسية بين تنظيم السلطة، وأنظمة الإنتاج الاجتماعية، والحياة الروحية، والإطار البيئي ومجال التعبير الفني (Bandarin, 2019).

وهو ما يمكن استقرائه من خلال مواد توصية " نهج المناظر الحضرية التاريخية "، التي دعت إلى التحول نحو اعتراف أوسع بأهمية العمليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الحفاظ على القيم الحضرية، مما يستوجب تكيف السياسات وإدخال أدوات جديدة (المادة ٤). وذلك من خلال اتباع نهج المناظر الحضرية التاريخية للحفاظ على التراث العمراني الذي يتناول اهتمامات السياسة والحوكمة والإدارة، ويعزز مشاركة مجتمع المكان وأصحاب المصلحة على نطاق واسع (المادة ٥، ٦)، كما قدمت الوثيقة فهماً أكثر شمولية واتساعاً في تعريفها " للمشاهد الحضري التاريخي " على أنه " المنطقة الحضرية التي تُفهم على أنها نتيجة لطبقات تاريخية من القيم والسمات الثقافية والطبيعية، وتمتد إلى ما هو أبعد من فكرة المركز التاريخي أو المجموعة، لتشمل السياق الحضري الأوسع وموقعه الجغرافي " (المادة ٨). يشمل السياق الأوسع أو الأشمل السمات الطبيعية بالإضافة إلى البيئة المبنية التاريخية والمعاصرة، والبنية التحتية، والفراغات المفتوحة، وأنماط استخدام الأراضي والتنظيم المكاني، والتصورات والعلاقات البصرية، فضلاً عن الممارسات الاجتماعية والعمليات الاقتصادية والأبعاد غير المادية الأخرى للتراث المتعلقة بالتنوع والهوية (المادة ٩) (UNESCO, 2011b).

ومن الملاحظ أن البعد غير المادي للتراث الثقافي حظي باهتمام واعتراف متزايدين، وأصبحت طبيعته الاجتماعية والجماعية أيضاً محور الجهود الجديدة لتفسير التراث، فالتراث الحضري هو بحكم تعريفه إبداع جماعي، وبنعكس تطوره على مر الزمن في عملية تراكم الطبقات على مر التاريخ، فالمجتمعات والحضارات المختلفة غالباً ما تعبر عن ثقافتها في مساحة مشتركة، تلك التي يتم تشكيلها وإعادة تشكيلها تدريجياً وفق رؤى واحتياجات المجتمعات المتعاقبة، ومن المستحيل تفسيرها بدون فهم سياقاتها المادية والإقليمية والاجتماعية، وفهم تطورها عبر الزمن، ودون تصور القيم المعترف بها والمشاركة بين المجتمعات المعاصرة (Bandarin, 2019).

كما يتضمن نطاق هذه التوصية العديد من مسؤوليات المخططين الحضريين اليوم، مثل ضمان جودة الحياة، وتخصيص الأراضي لاستخدامات مختلفة، والإدارة المستدامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدن، وهو ما يتطلب إدراج الحفاظ على التراث في عمليات التخطيط العمراني على مستوى البلديات والمدن. وتعلن التوصية عن أدوات جديدة لإدارة التحولات المادية والاجتماعية (المادة ١٢). كما تؤكد التوصية على أهمية التعلم من تقاليد وتصورات المجتمعات المحلية، في إطار احترام القيم الوطنية والدولية (المادة ١٣) (UNESCO, 2011b). وبالتالي يمكن القول بأن التوصية تؤكد على أنه لا يمكن الحفاظ على المناطق التاريخية بدون المشاركة الفاعلة لمجتمع المكان في عملية الحفاظ، ولكي تكون هذه المشاركة فعالة لا بد من أن يلعب التراث دوراً محورياً في حياة مجتمع التراث، فالتراث هو نتاج مجتمعه عبر طبقاته، وبالتالي لا بد من احترام قيم وتصورات مجتمع التراث.

١-٢-٣ نهج وثيق الصلة بالتنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة:

استدعت العملية الطويلة والمعقدة التي أدت إلى الموافقة على "أجندة ٢٠٣٠" كل القوى الداعمة لفكرة أن الثقافة هي ركيزة أساسية لعمليات التنمية المستدامة إلى جانب الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Bandarin, 2019)، حيث تم إدراج الثقافة كُبعد عرضي في نظام أهداف التنمية المستدامة، حيث تم الإشارة والتأكيد على "الثقافة" في الأهداف العامة لأجندة التنمية المستدامة كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة (.....)، ونعترف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم ونقر بأن الثقافات والحضارات جميعها يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لأنها من عناصرها التمكينية الأساسية - الفقرة ٣٦)، ويشير الهدف (١١) من أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة "، وتم الاعتراف فيه بدور الثقافة والتراث بشكل أكثر وضوحاً في الغاية (٤) التي تُحث على ضرورة " تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي " (United Nations, 2015).

وتُعرّف اليونسكو "التراث" بأنه " إرثنا من الماضي، وما نعيشه اليوم، وما ننقله إلى الأجيال القادمة " (UNESCO-World Heritage Center, n.d.-a). ويتضمن هذا التعريف تصورًا مؤقتًا وتراكميًا، والذي يجب الحفاظ عليه بأشكاله المتعددة، ويتبع التراث أبعادًا أوسع من المجالات والعمليات الثقافية، فهو "أصل اقتصادي وصالح اجتماعي"، و"منتج وعملية ديناميكية تخضع للتغيير المستمر"، ولذلك يمكن القول بأنه لكي يعتبر الحفاظ على التراث الثقافي مستدامًا، فإنه يحتاج أيضًا إلى أن يكون قابلاً للاستمرار اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، فمن المتفق عليه أن "تنمية منطقة معينة، لكي تعتبر مستدامة، يجب أن تدمج الصفات المرتبطة بتفاعلات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الثلاثة"، وبالتالي، يجب أن تكون التنمية عادلة، وذلك من خلال التفاعل بين البعد الاقتصادي والاجتماعي؛ وأن تكون صالحة للعيش، وذلك من خلال توافق البيئة مع الاحتياجات الاجتماعية، وهو ما يمكن أن يشير أيضاً إلى مفهوم " جودة الحياة "؛ وأن تكون قابلة للاستمرار، وذلك من خلال التزام التنمية الاقتصادية بالقدرة الداعمة للمجتمع. كما يجب الحفاظ على النظم البيئية، وتجنب استنزاف الموارد غير المتجددة (Guzmán, et al., 2017).

وبالنظر في توصية " نهج المناظر الحضرية التاريخية" نجد أنها أشارت وأكدت على أن التراث الحضري مورد رئيسي للتنمية المستدامة للمدن المعاصرة (المادة ٣)، في إطار التحديات المعاصرة (التحضر السريع، والعولمة، والتنمية التقنية والاجتماعية والبشرية، فضلاً عن القضايا البيئية)، كما أكدت على الحاجة إلى نظام جديد " لتوليد السياسات العامة" (المادة ٢١). بهدف "توفير آليات لتحقيق التوازن بين الحفاظ والاستدامة" وتمكين "الدمج المتناغم للتدخلات المعاصرة في النسيج الحضري التاريخي" (المادة ٢٢)، كما أكدت التوصية على أن هذا النهج يهدف إلى الحفاظ على جودة البيئة البشرية، وتعزيز الاستخدام الإنتاجي والمستدام للمساحات الحضرية، مع الاعتراف بطابعها الديناميكي، وتعزيز التنوع الاجتماعي والوظيفي (المادة ١١). (UNESCO, 2011b). وبالتالي يمكن القول بأن هذا النهج يدمج بين أهداف الحفاظ على التراث العمراني وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يشير إلى دمج أبعاد التنمية المستدامة في قلب عملية الحفاظ، وهو ما يؤكد كونه نهجاً مبتكراً.

وبعد اعتماد " أهداف التنمية المستدامة " في عام ٢٠١٥، تم تنظيم مؤتمر الممثل الثالث المتعلق بـ "الخطة الحضرية الجديدة" في (كيتو-الإكوادور، أكتوبر ٢٠١٦)، وهو الحدث الأكثر أهمية في المجال الحضري، حيث إنه يُعقد كل ٢٠ عام، وتقر الخطة الحضرية الجديدة في الفقرة العاشرة من "إعلان مؤتمر الممثل الثالث" على أن " الثقافة والتنوع الثقافي من مصادر إثراء الجنس البشري، ويسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والمواطنين، وفي تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية. وتقر الخطة كذلك بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ" (الفقرة ١٠)، كما التزمت من أجل التحول إلى التنمية الحضرية المستدامة "بالاستفادة بطريقة مستدامة من التراث الطبيعي والثقافي الملموس وغير الملموس، في المدن والمستوطنات البشرية، من خلال اتباع سياسات حضرية وإقليمية متكاملة، وتوظيف استثمارات ملائمة على الصعيد الوطني والمحلي، من أجل كفاءة وتعزيز الهياكل الأساسية والمواقع الثقافية والمتاحف وثقافات ولغات الشعوب الأصلية والمعارف والفنون التقليدية، وإبراز الدور الذي تؤديه في إصلاح وتنشيط المناطق الحضرية، وتعزيز المشاركة المجتمعية وممارسة المواطنة" (الفقرة ٣٨) (UN-Habitat III, 2017).

وقد أصدرت اليونسكو بمناسبة انعقاد مؤتمر الممثل الثالث تقرير "الثقافة: المستقبل الحضري" الذي يتناول مجموعة كاملة من قضايا السياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة، في محاولة لتوضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في التنفيذ الفعال لتلك الاستراتيجيات، وقدم التقرير أول مسح حول عملية تطوير التراث العمراني في مناطق مختلفة من العالم، ومنها مصر والدول العربية، وتدعم نتائج المسح بوضوح توصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية"، واحترام التنوع الثقافي وتنوع التصورات وممارسات الحفاظ. وقدم هذا التقرير منصة متكاملة لتعزيز السياسات الثقافية في المجال الحضري، وحددت ثلاث مجالات للتدخل، تتلخص في المصطلحات الثلاثة التالية (UNESCO, 2016):

- **مصطلح "الناس":** وهو يشير إلى التوجه الرئيسي للسياسات الثقافية للمدن، وتعزيز قابليتها للعيش والحفاظ على هويتها. ويجب أن تستند السياسات الثقافية إلى نهج شامل، من أجل إعطاء صوت للمجتمعات المحلية ومحاربة التجزئة المكانية والاجتماعية. إن السعي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي واتباع نهج متسامح تجاه التغيرات الاجتماعية هو شرط لتحقيق مجتمع مسالم، وشرط مسبق للحفاظ على الأطر الاجتماعية والثقافية لأي مبادرة تنموية. كما يمكن في كثير من الأحيان للإبداع والابتكار في المدن ومراكزها التاريخية، أن يؤدي إلى عمليات تنمية سريعة تعتمد على الموارد الثقافية للمجتمعات المحلية، كما يظهر في العديد من الحالات التي تم فحصها في جميع أنحاء العالم.

- **مصطلح "الأماكن أو البيئة":** وهو يشير إلى الحاجة إلى تعزيز المدن ذات المستوى البشري والنماذج التي يمكن أن تقدمها المدينة التاريخية لتعزيز البيئات المستدامة ذات الجودة. إن المناظر الحضرية التاريخية هي نتيجة المعرفة المتراكمة، من خلال الاستخدام المستدام طويل المدى للفراغات والموارد الطبيعية والشبكة الإقليمية للمدن. يمكن للنهج القائم على الثقافة أن يقدم حلولاً لتخطيط الكثافة السكانية، واستدامة الطاقة، وجودة الأماكن العامة، والقدرة على الصمود الحضري في مواجهة الكوارث الطبيعية.
- **مصطلح "السياسات":** وهو يشير إلى الحاجة لتعزيز النهج التشاركي للحفاظ على المناطق الحضرية والتنمية الحضرية، من أجل ضمان الدعم الكامل للسياسات القائمة على الثقافة، على أساس تقاليد وهويات السكان المحليين. تحتاج السياسة القائمة على الثقافة أيضاً إلى النظر في الروابط الإقليمية مع شبكة المستوطنات الأصغر حجماً التي كانت تاريخياً على علاقة بالمراكز الأكبر.

وبالتالي يمكن القول بأن الثقافة مورد مستدام، وأن هناك اتساق بين توصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية" و"أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠" و"الخطة الحضرية الجديدة"، وهو ما يؤكد فاعلية هذا النهج وحدائته وتكامله للتوفيق بين الحفاظ والتنمية المستدامة للمناطق التاريخية، كمحرك للتنمية عبر النطاق الحضري الشامل للمدينة.

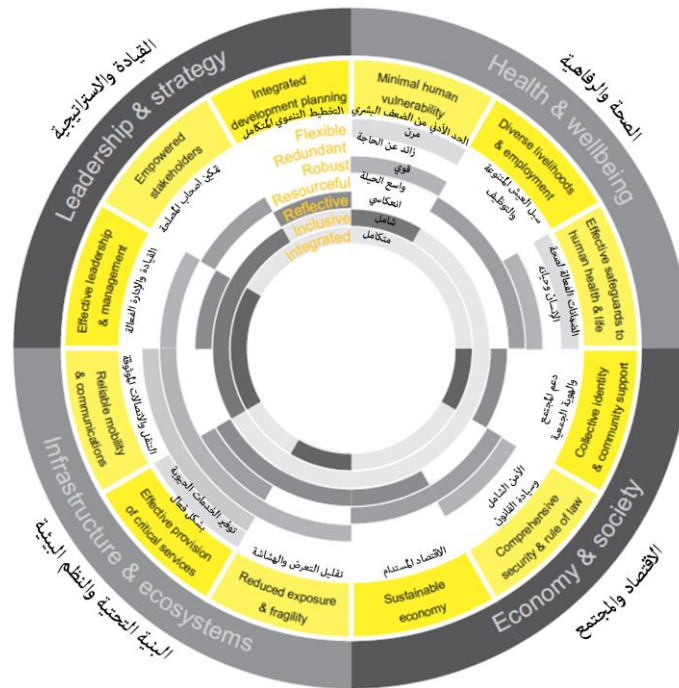
١-٢-٤ نهج لتحقيق المرونة الحضرية وإدارة التغيير:

اكتسبت المرونة الحضرية اهتماماً متزايداً عالمياً ومحلياً في النقاش على المستويات المؤسسية والعلمية والتقنية، حيث ينص تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢٠، على أن "المخاطر التي تهدد الطبيعة والاقتصاد والمجتمع والبيئة تهدد بشكل خطير التنمية الصحية للمدن"، وقد تم إدراج "السلامة والشمولية والمرونة والصمود" كأهداف أساسية للتنمية الحضرية المستدامة (Song, et al., 2023). وبالنظر في مصطلح "المرونة الحضرية"، نجد أنه مشتق من الكلمة اللاتينية "resilio"، والتي تعني في الأصل "العودة إلى الحالة الأصلية" (Meerow, et al., 2016). وتعني المرونة "قدرة نظام أو مجتمع ما معرض للمخاطر على التخفيف من آثار هذه المخاطر ومقاومتها وتغييرها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، من خلال الحفاظ على وظائفه وهياكله" (Fatiguso, et al., 2017). وترجع أهمية المرونة الحضرية للمدينة، إلى كون المدينة مركزاً للتراث البشري وللتأثير الإيجابي للمرونة على المناطق الحضرية، وترتبط المرونة الحضرية ارتباطاً جوهرياً باستدامة الحفاظ والتجديد الحضري للمناطق التاريخية (Fard, et al., 2022). حيث تناقش مرونة التراث العمراني حساسية الأصول الثقافية وتكيفها مع التغيير. وفي هذا الإطار يُعرف الضعف بأنه غياب القدرة على التكيف، في حين أن، الضعف ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تقييمها من خلال مؤشر واحد، وهو ما يؤكد على أهمية اكتشاف مواقع التراث الضعيفة من خلال عمليات رسم خرائط المخاطر مع إدراك إمكانات التعافي للتراث الثقافي في مناطق ما بعد النزاع (Elsayed, 2020). وتعد إدارة الكوارث للحد من المخاطر في المناطق التاريخية مهمة للحفاظ على قيمة التراث التاريخي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتسبب الضرر في عدم الكفاءة والتدهور المادي، وبالتالي، فإن تجديد وتنشيط المناطق التاريخية يؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق وسكانها، الذين يمثل غالبيتهم الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات المحرومة في المجتمع، والذين عادة ما يعانون نقص الخدمات وعدم الاهتمام الكافي بعد وقوع الكوارث والآثار البيئية السلبية (Fard, et al., 2022). وتمثل المناطق الحضرية التاريخية مساحات من التوتر تعاني من قوى متناقضة، حيث تعد المناطق التاريخية موقعاً ديناميكياً عرضة للتغيير في الوقت والتكرار والشدة. وهي أصول ثقافية معرضة للمخاطر الطبيعية أو التأثيرات التي يتسبب فيها الإنسان أو النمو الحضري غير السليم أو الانحرافات البشرية، حيث يكون تدمير هذه الأصول غير قابل للإصلاح (Elsayed, 2020).

وفي إطار التجارب الدولية في موضوع "المرونة الحضرية"، تجدر الإشارة إلى نتائج برنامج "١٠٠ مدينة مرنة" الذي ركز على تقييم العديد من الحالات التجريبية في جميع أنحاء العالم، وحدد السمات الرئيسية للمدينة المثالية المرنة المتمثلة في: الاستعداد للأزمات؛ والاستيعاب للأزمات؛ والتعافي والتكيف في مرحلة ما بعد الأزمة، كما أوصت بأن النظام المرن هو نظام "عاكس reflective"، أي يستفيد من التقييم النقدي للتجارب السابقة للتنبؤ بالتحويلات المحتملة؛ و"قوي" أي يملك أصول مادية جيدة التصميم والإنشاء والإدارة تتحمل الأزمات؛ "زائد عن الحاجة" و"واسع الحيلة"، حيث يملك قدرة احتياطية تم إنشاؤها بشكل مقصود لاستيعاب الاضطرابات، من خلال مسارات متعددة لتحقيق حاجة معينة وطرق فعالة لإدارة الموارد تحت ضغوط غير عادية؛ و"مرن" في اعتماد الحلول العابرة والديناميكية استجابة للظروف المتغيرة أو الأزمات المفاجئة؛ "شامل" و"متكامل" في تعزيز التشاور والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة الاجتماعيين والاقتصاديين والمؤسسيين، ويوضح الشكل

(١) إطار عمل المدينة المرنة (The Rockefeller Foundation, 2014). وتعد هذه الجوانب ذات أهمية خاصة عند الإشارة إلى البيئات المبنية التاريخية، والتي تُظهر بعض الصفات المتأصلة في المرونة. وينطبق هذا بشكل خاص على ثلاثة أبعاد للمرونة (Correia, et al., 2014):

- **المرونة البيئية:** وهي تشير إلى القدرة على الاستجابة للظروف المناخية المتغيرة عن طريق الحد من التعرض المادي للمخاطر الطبيعية.
- **والمرونة الاجتماعية – الثقافية:** وهي تشير إلى تطور القيم غير الملموسة مع مرور الوقت، مثل السلوك والمعرفة وممارسات البناء والتماسك الاجتماعي، التي تساعد على خلق شعور بالهوية للمجتمع والوعي باستغلال الأراضي وإدارتها.
- **المرونة الاقتصادية – الاجتماعية:** وهي تشير إلى استثمار العلاقة بين الإنتاجية والرفاهية الاجتماعية، من حيث الإدارة الفعالة والمستقلة للموارد المادية ومشاركة الناس في صنع القرار.



شكل (١) إطار عمل المدينة المرنة (القطاعات الأساسية – وأهداف وسمات المدينة/ النظام المرن)

المصدر: (The Rockefeller Foundation, 2014)، ترجمة الباحث.

وتنعكس هذه الجوانب على المناطق الحضرية التاريخية في شكلها وتصنيفها وتكنولوجيا البناء، كأنظمة سريعة الاستجابة والتكيف مع البيئة المحيطة، وكذلك في التكوين المكاني والوظيفي، الناتج عن عملية التطور المستمرة للأحداث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأقاليم والمجتمع. ومع ذلك، فإن البيئات المبنية التاريخية تتأثر بنقاط ضعف محددة، تتمثل في الضغوط البيئية المتزايدة، المرتبطة بالتغير المناخي، وإمكانية التعرض للمخاطر الطبيعية؛ وأوجه القصور في الأداء، من حيث التقدم الوظيفي والتكنولوجي والمعياري، بسبب زيادة متطلبات السلامة والرفاهية وإمكانية الوصول؛ والقيم التاريخية والمعمارية التي قد يتعارض الحفاظ عليها مع تحسين الأداء المرن (Fatiguso, et al., 2017).

وبالتالي، نجد أن " نهج المناظر الحضرية التاريخية " يؤكد على تطوير الأساليب والأدوات التي تعزز الصفات والسمات المميزة، وتحديد نقاط الضعف والتغلب عليها في المناطق التاريخية، من خلال رسم خرائط الموارد، وتحديد قيمتها الثقافية، وكذلك مستوى القدرة على إدارة التغيير والتنمية وإدراك المخاطر. بالإضافة إلى ضرورة دمج هذه النتائج في إطار التنمية الحضرية الأوسع، بحيث تتم مراقبة العمل والتغيير باستمرار من خلال عملية تشاركية (UNESCO, 2011a). وبالتالي يمثل هذا النهج نهجاً شاملاً ومتكاملاً وآلية فعالة، لضمان التوازن

المنشود بين الحفاظ على المناطق التاريخية وتنميتها المستدامة وتكيفها مع المتطلبات الجديدة، فهو أداة مرنة تشمل الحفاظ والتنمية والتكيف والنشر والرصد.

وبعد استكشاف وتأطير أصول وتطور نهج " المناظر الحضرية التاريخية " وعلاقته الجوهرية بـ " أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ " و" الخطة الحضرية الجديدة " و" المرونة الحضرية وإدارة التغيير"، في إطار إدراك أهمية نهج الحفاظ على المناطق التاريخية في مواجهة التحديات المعاصرة، والتحول من التركيز فقط على "المعالم الأثرية" إلى " المكان ومجتمع المكان"، يحاول السياق التالي استكشاف وتحليل خطوات هذا النهج وأدوات تطبيقه.

٣-١ خطوات وأدوات تنفيذ "نهج المناظر الحضرية التاريخية":

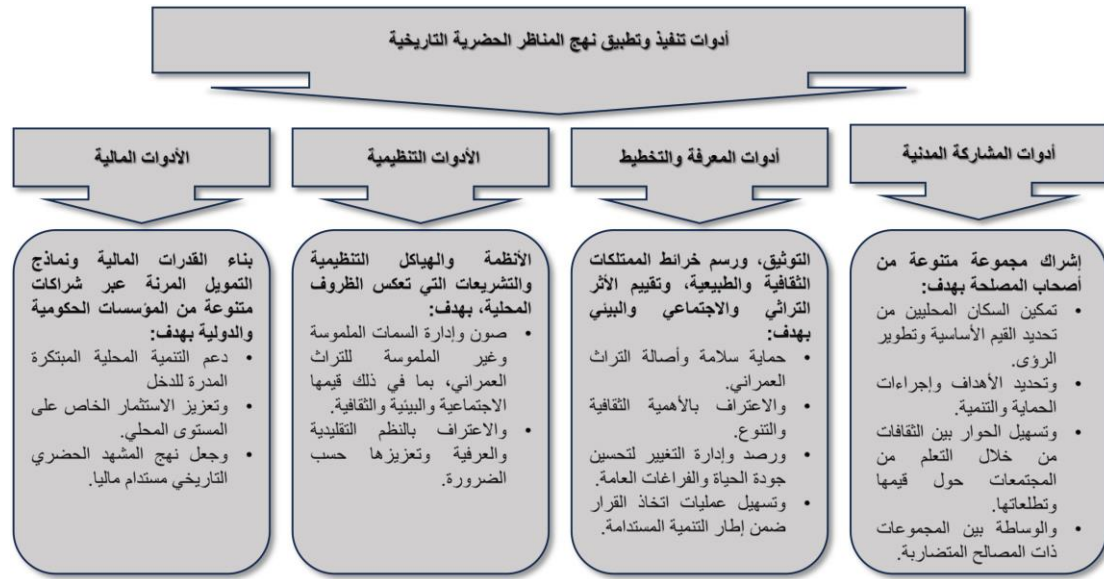
اتسمت صياغة التوصية بالمصطلحات الفضفاضة، بما يترك مجالاً للتفسير، وهي سمة للاتفاقيات الدولية التي تحتاج إلى الحصول على موافقة واسعة النطاق وقابلة للتطبيق في سياقات محلية متنوعة ومختلفة، بالإضافة إلى أن اللغة الأكاديمية المستخدمة في التوصية تجعل من الصعب فهم محتوياتها للممارسين خارج دائرة علماء التراث (Rodwell, 2018). وبالتالي تم التوضيح في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام (التي تم فيها اقرار التوصية)، وتم تحديد الخطوات الست الحاسمة لتنفيذ نهج المشهد الحضري التاريخي (شكل ٢) (UNESCO, 2011b).



شكل (٢) الخطوات الست الحاسمة لتنفيذ " نهج المناظر الحضرية التاريخية "

المصدر: الباحث بناءً على ما ورد بـ (UNESCO, 2011b)

كما حددت توصية " نهج المناظر الحضرية التاريخية " في (المادة ٢٤) أربع مجموعات من الأدوات لتنفيذ هذا النهج (UNESCO, 2011a)، ويوضح (الشكل ٣) محاولة لترجمة ما جاء في نص التوصية الذي يتسم بالغموض.



شكل (3) مجموعات الأدوات وأهدافها لتنفيذ نهج " المناظر الحضرية التاريخية"

المصدر: الباحث بناءً على ما ورد بـ (UNESCO, 2011a)

وقبل مناقشة وتأطير هذه الأدوات يمكن القول بأن الهدف من تطبيق هذه الأدوات ينقسم إلى قسمين: الأول يتمثل في أدوات للتحليل والفهم، مثل تحديد العمليات التي شكلت بيئة تاريخية معينة، وتحديد السمات الأساسية التي تمنح المنطقة التاريخية هويتها، والسمات التي يمكن تغييرها لإدراج شيء جديد، والقسم الثاني يتمثل في أدوات للحفاظ على الممتلكات التراثية ومراقبتها وإدارتها (Höftberger, 2021).

أما بالنسبة لاستخدام هذه الأدوات، فمن المهم ملاحظة أن اختبارها وتطبيقها يحتاج دائماً إلى التكيف مع السياق المحلي لكل منطقة حضرية، وبالتالي، فقد تتطلب البيانات الجغرافية الثقافية والمؤسسية والسياسية المختلفة أدوات مختلفة (Bandarin & Van Oers, 2012). وبالتالي يمكن القول بأن الصياغة الواسعة لمجموعات الأدوات دون تحديد، كان متعمداً، بحيث يمكن تكيف الأدوات بكل مجموعة بشكل مرناً يتناسب مع خصوصية السياق المحلي لتطبيق " نهج المناظر الحضرية التاريخية ".

وفيما يلي سوف يتم مناقشة وتأطير كل مجموعة من مجموعات الأدوات على حده كما يلي:

1-3-1 أدوات المشاركة المدنية:

تمثل " أدوات المشاركة المدنية " المجموعة الأولى لـ "نهج المشهد الحضري التاريخي"، الذي يفهم النسيج الحضري للمدينة بما يحتويه من نشاط اجتماعي واقتصادي، بما يؤكد على ضرورة فهم خصائص واحتياجات وعادات السكان والمستخدمين، فقد توصل المخططون وخبراء الحفاظ على التراث إلى أن "محاولات تشكيل التنظيم المستقبلي للمدن ومناطقها التاريخية باتباع مخططات "مثالية" محددة مسبقاً فشلت عمومًا بسبب نقص دعم مجتمع المكان، ولأنها لا تعكس مشاكلهم واحتياجاتهم الحقيقية" (Siravo, 2015).

وحيث أن سكان المدينة ومستخدميها ليسوا مجموعة ثقافية واحدة، وإنما في الغالب هم مجموعات متنوعة الثقافات، بما يعكس احتياجات وتطلعات مختلفة، وهو ما يستدعي رسم واقعها المتنوع كطبقات، وهو أمر ضروري لمنع التدخلات التي تفيد مجتمعاً واحداً بينما تدمر الأنماط الرئيسية التي تفيد مجتمعاً آخر، وتجنب أن تكون هناك وجهة نظر أحادية مهيمنة تشكل التطور المستمر، وبالتالي، فإن الأساس في فهم المدينة هو "رسم خريطة لهذا التنوع في الممارسات والمهارات والاحتياجات والتطلعات"، لتطوير التدخلات التي تلبي احتياجات المجموعات الثقافية المتنوعة (Smith, 2015).

وبالتالي، يمكن النظر إلى مشاركة مجتمع التراث كعملية تتم في اتجاهين: الاتجاه الأول (من أسفل إلى أعلى) في نقل المعرفة والمهارات من مجتمع المكان إلى المخططين الذين يمكنهم أن يبنوا عملهم على هذه المعلومات،

والإتجاه الثاني (من أعلى إلى أسفل) في نقل المعرفة من الخبراء إلى المجتمع، بهف تمكين مجتمع المكان بما يعود بفوائد طويلة الأمد للمجتمعات وبيئتها، فالمشاركة المدنية الناجحة لديها القدرة على إنشاء روابط وشراكات دائمة بين مؤسسات التخطيط ومجتمع المنطقة، وتعزيز الارتباط بالمكان والهوية والشعور بالانتماء (Höftberger, 2021).

ووفقاً " للمادة ٢٤ " من التوصية، ينبغي لأدوات المشاركة المدنية أن "تشرك شريحة متنوعة من أصحاب المصلحة" (UNESCO, 2011a). ويتم تحديد المشاركين وتنوعهم وفقاً لأصلتهم وفعاليتهم في هدف التدخل، وتبدأ عمليات المشاركة بتحليل شامل لأصحاب المصلحة ورسم الخرائط، والتي يمكن أن تشمل (Siravo, 2015):

- الجهات الحكومية المعنية؛ والمجالس الانتخابية؛ والجماعات الدينية؛ والسكان؛ والمنظمات المجتمعية؛
 - أصحاب المتاجر والحرفيين وصغار المصنعين وأصحاب المقاهي والمطاعم، والبائعين الجائلين؛
 - أصحاب العقارات والمطورين وأصحاب الفنادق والشركات والبنوك وشركات التأمين ذات الصلة؛
 - منظمات المعونة الدولية والجهات المانحة؛ والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.
 - الطلاب والأكاديميين والفنانين المحليين ذوي الصلة (Bandarin & Van Oers, 2012).
 - ويشير "سميث" لأهمية مشاركة الحرفيين المحليين مثل البنائين، والنجارين، ...، لكونهم يلعبون دوراً أساسياً في الحفاظ وتطوير الشكل المادي للمناظر الحضرية التاريخية (Smith, 2015).
- وبالتالي يمكن القول بأن المشاركة المدنية وأدواتها ورسم خرائطها والخرائط الناتجة عنها، تعد حجر الأساس لـ "نهج المناظر الحضرية التاريخية" وعامل أساسي في نجاح تطبيق هذا النهج.

٢-٣-١ أدوات المعرفة والتخطيط:

يعد توفير مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات متعددة التخصصات ضرورية لتوجيه وإدارة التغيير والتطوير بما يتوافق مع هوية التراث وقيمته، والمقصود من الأدوات هو توفير الفرص لأسلوب تطوير تعددي أكثر استجابة للسياق. وستهدف الأدوات أيضاً إلى الاعتراف بالأهمية الثقافية والتنوع مع توفير مراقبة وإدارة التغيير لتحسين نوعية الحياة والفراغات الحضرية، ويتم تكييف اختيار الأدوات وتعديلها مع ظروف المدينة وعمليات التخطيط الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في المنطقة، وتنقسم ادوات المعرفة والتخطيط إلى ثلاثة اقسام (Hosagrahar, 2015):

١-٢-٣-١ أدوات رسم الخرائط والقياس والتصوير لجمع البيانات: وتتمثل الخطوة الاولى في إنشاء خرائط أساس بمستوى عالي من الدقة لتسجيل أكبر قدر ممكن من المعلومات للمدينة ومناطقها التاريخية، وتتمثل الأدوات في استخدام تقنيات وأجهزة الرفع المساحي مثل (Total Station, Lidar and GPS) لإنشاء خرائط مساحية رقمية؛ واستخدام الخرائط الجوية عالية الدقة، كما يمكن استخدام الرفع والقياسات الميدانية والتوثيق الفوتوغرافي لإعداد خرائط للمباني التاريخية والشوارع والساحات والفراغات المفتوحة والرسومات المعمارية للمباني التاريخية، وبمجرد إعداد الخرائط والمخططات رقمياً، يمكن إنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد للحي أو المنطقة الحضرية بسهولة على المستوى التفصيلي المطلوب (المرجع السابق).

٢-٢-٣-١ أدوات قراءة المشهد الحضري وتفسيره وتحليله: يمثل جرد الموارد الثقافية قاعدة بيانات مهمة، يجب إنشاؤها استناداً إلى التعريف الموسع للتراث الثقافي، الذي يشمل الخدمات والمؤسسات ذات الصلة بالأنشطة الثقافية، وتحديد الموارد ذات القيمة للمجتمع بمساعدة النهج التشاركي، وتمثل هذه الموارد الثقافية وذات القيمة للمجتمع مكانياً فيما يسمى بـ "خريطة الأصول الثقافية". كما يمثل رسم وتحليل خرائط التطور التاريخي للمنطقة وتحليل النسيج العمراني أداة هامة لفهم التطورات التي شكلت المدينة، ورصد التغييرات في النسيج الحضري والعوامل التي أدت لهذه التطورات عبر الزمن. كما يمثل "التحليل البصري" أداة مهمة لتحديد السمات البصرية المميزة التي تحمل هوية المكان وتستحق الحفاظ عليها، وتحديد المؤثرات السلبية الواجب معالجتها. وتستخدم

"النمذجة ثلاثية الأبعاد" كأداة مفيدة لتحليل وتعريف التشكيل العمراني والبصري وتطور خط السماء للمناطق التاريخية، ومحاكاة التغييرات التي قد تحدثها التنمية الجديدة، كما يساعد "التحليل ثنائي الأبعاد" في تحليل التشكيل العمراني لتحديد المحاور الرئيسية والثانوية وتخطيط المناطق، مع الأخذ في الاعتبار الأنماط والارتفاعات والأحجام والهندسة والمواد، كما يتم استخدام "المسح التصويري" لتمثيل واجهات الشوارع بصرياً، كأداة لتقييم مدى تكامل وأصالة واجهات الشوارع ومدى احتياجها إلى صيانة أو تدخلات أخرى، ومن المهم أيضاً تحليل خدمات البنية التحتية الحالية وتقييم مدى ملاءمتها (المرجع السابق).

ولا تقتصر قراءة وتحليل المشهد الحضري التاريخي على الجوانب الملموسة فقط، ولكن تشمل تحليل الجوانب غير الملموسة كالجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية للنسيج الحضري (Erkan, 2018). ويشمل ذلك تحليل القيم والمعتقدات والممارسات والمعرفة التي تشكل المكان وهويته. ويشمل أيضاً التحليل الاجتماعي والاقتصادي من خلال البيانات الديموغرافية والاقتصادية للمقيمين والسياح، بهدف فهم ضغوط التنمية ودور الأنشطة الثقافية في توفير فرص العمل، ومستوى جودة الحياة، ومستوى ونوع التدخل المطلوب. ويعد الربط المكاني للبيانات الكمية والنوعية "سألفة الذكر" باستخدام "برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS" وسيلة في غاية الأهمية لبناء قواعد البيانات، والذي يعد أيضاً أداة مهمة لتحليل الظواهر المكانية والظواهر غير الملموسة ذات الصلة بها والعلاقة فيما بينهما، بما يمكن من قراءة وتحليل المشهد التاريخي (Hosagrahar, 2015).

وبالتالي تعد هذه الأدوات التحليلية هي الأساس لوضع مبادئ توجيهية للتخطيط، في شكل معايير تصميمية واشتراطات بنائية للتدخل وتنمية هياكل جديدة، بما يتوافق ويتسق مع خصوصية الطابع والنسيج العمراني للمنطقة التاريخية وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية (Bandarin & Van Oers, 2012).

٣-٢-٣-١ أدوات لتخطيط وتنظيم التدخلات في المناطق التاريخية: وهي مجموعة أدوات صنع القرار والتي يتم تطبيقها بناءً على جميع البيانات التي تم جمعها وتحليلها بهدف دعم التطورات التي تعزز التراث ونوعية الحياة في المدن التاريخية، وتعميق التدخلات التي من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على المشهد الحضري التاريخي، ومن هذه الأدوات: أداة تقييم تأثير التراث (The Heritage Impact Assessment -HIA)، وهو أسلوب شائع لتقييم آثار التطوير المباشرة وغير المباشرة على موقع التراث، لتحسين عملية صنع القرار واستدامة خيارات التنمية. وتتضمن الخطوات النموذجية لهذا التقييم: تحديد المؤثرات المحتملة على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات التراثية؛ وتقييم أهم المؤثرات؛ واقتراح إجراءات تخفيف الأثر؛ وعمل إطار للمراقبة (Bandarin & Van Oers, 2012).

ومن أدوات التقييم المهمة أيضاً لتوجيه صنع القرار أداة "تقييم الأثر البيئي The Environmental Impact Assessment - EIA" لتقييم التأثيرات المتوقعة التي قد يحدثها تطوير ما على بيئة المكان. وقد تم تعريف البيئة مؤخراً على نطاق أوسع ليشمل البيئة الطبيعية بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. ولسهولة إمكانية قياس التأثيرات المباشرة على البيئة المحلية والتنبؤ بها، تعتبر تقييمات الأثر البيئي أداة تخطيط قيمة لتمكين صنع القرار من التخطيط لمسار العمل، وقبول أو رفض مقترحات التنمية قبل تنفيذها، والتأثير على تصميم التدخلات للتخفيف من الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية (Hosagrahar, 2015).

وبالتالي يمكن القول بأن مجموعة أدوات المعرفة والتخطيط، هي مجموعة متكاملة وتشكل حجر الأساس في عملية الحفاظ على المناطق التاريخية في "إطار نهج المناظر الحضرية التاريخية"، وهي تشكل عملية منهجية تشمل أدوات جمع البيانات وتوثيقها عبر بناء قواعد البيانات، وأدوات قراءة وتفسير وتحليل المناظر الحضرية التاريخية، وأدوات لتقييم الأثر الناتج عن التنمية والتدخلات المختلفة بشكل استباقي لتوجيه صنع القرار بما يعزز الآثار الإيجابية على المناظر الحضرية التاريخية.

٣-٣-١ الأدوات التنظيمية:

نصت (المادة ٢٤) لتوصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية" على أن الأدوات التنظيمية تشمل "تدابير تشريعية وتنظيمية بهدف صون وإدارة السمات الملموسة وغير الملموسة للتراث العمراني" (UNESCO, 2011a). حيث يشمل المعنى الواسع للسياسة العامة في "إدارة المناطق التاريخية" المراسيم والقوانين والخطط والمبادئ التوجيهية واستراتيجيات العمل المعتمدة لإدارة المشهد الحضري، والتي يجب تنفيذها لاستدامته وازدهاره، وضمان توافق أي تطوير جديد مع الهندسة المعمارية للمشهد التاريخي وصالحه، ويشمل

مفهوم "السياسة العامة" صُنعت السياسات وتنفيذها والإشراف عليها والتغذية الراجعة وفقاً للخصائص والسياقات الإقليمية (Zhao, et al., 2023).

ويجب أن تشكل العلاقة بين اللوائح الإدارية للمستويات القومية والإقليمية والمحلية الالتزام بمسؤوليتهم المشتركة في الحفاظ على التراث العمراني، فقد توفر القوانين القومية مثل "قانون الحفاظ على التاريخ الوطني الأمريكي، لعام ١٩٦٦" توجيهات واضحة لتحديد وحماية التراث المحلي والإقليمي والقومي، حيث يوفر معايير البحث والتوثيق وإدراج الممتلكات والمواقع ذات الأهمية التاريخية، وتنظيم تدابير التخفيف في حالة تعرض المواقع التراثية لآثار سلبية من المشاريع العامة، وتمكين إنشاء لجان للإشراف على الموارد الثقافية، وإمكانية توفير شروط تأخير الهدم لإنقاذ الممتلكات التاريخية المهتدة (O'Donnel, 2015).

ويُعد الفهم المشترك لأهمية وخصائص "موقع التراث" أساساً لتطوير استراتيجيات وممارسات الحفاظ في إطار خطة الحفاظ، التي تهدف إلى تحديد وتقييم أهمية المكان لتسهيل الإدارة الفعالة، التي بموجبها يتم تطوير خطة الإدارة كأداة لوضع الاستراتيجيات والسياسات العامة موضع التنفيذ، وبالتالي تُعد خطة الحفاظ؛ وخطة العمل، هي الأدوات التنظيمية النموذجية على مستوى موقع التراث (Bond & Worthing, 2016). وتُعد خطط الإدارة "عقود عامة" بين الجهة الإدارية وأصحاب المصلحة، كأداة توفر الشفافية وتتيح المشاركة، ويجب أن تعتمد الحكومة لتصبح ضمن الإطار التنظيمي الرسمي (Bandarin & Van Oers, 2012). وقد تتطلب "التنمية الحضرية المتكاملة عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً" تعديلات هيكلية واسعة على المستوى الإداري، حيث ضرورة إعادة تنظيم الهيئات المعنية بقضايا الحفاظ والتخطيط والاستدامة بهدف تكاملها، وتشكيل لجان مشتركة تهتم بقضايا السياسات الشاملة، وقد تشمل هذه اللجان أصحاب المصلحة غير الحكوميين والجهات ذات الخبرة في مجال السياسات (Höftberger, 2021). ومن الأدوات التنظيمية لضمان توافق مشاريع التنمية الحضرية مع الحفاظ على التراث، ما يعرف بـ "طريقة لويانغ Luoyang method" وتعني طلب المراجعة والموافقة من إدارات التراث لإصدار تصاريح التخطيط للمشروعات بالمناطق التاريخية (Bandarin & Van Oers, 2012).

ومن الأدوات التنظيمية المهمة أيضاً أداة تقسيم مناطق الحماية أو "المناطق العازلة" فهي وسيلة لتحديد المنطقة المحيطة بالممتلكات التراثية، وتحديد المناطق الفرعية ضمن المشهد الحضري التاريخي، التي لديها ضوابط تطوير متدرجة الشدة وفقاً لعلاقتها واحتمالية تأثيرها على الممتلك. ويمكن لتقسيم المناطق المصمم بعناية أن يدعم الأنشطة والاستخدامات المختلطة التي تساهم في قيم وهوية المكان، وبالتالي تلعب هذه الأداة دوراً إيجابياً في توجيه التنمية الحضرية المتوافقة مع قيم المنطقة التراثية وتكاملها (Hosagrahar, 2015).

ويشير (O'Donnel) إلى أن أداة "تقسيم المناطق" يمكن أيضاً أن تعزز حماية الأماكن العامة من خلال تحديد مواقع للمساحات المفتوحة والترفيهية ووضع قواعد لطابعها، كما يشير إلى أن اللوائح المتعلقة بشكل المبنى وتصميمه (الارتفاع، طرز الواجهات، مواد التشطيب، نسب الفتحات...) يمكن أن تؤثر على الجودة الجمالية للمباني، ويشير إلى أداة أخرى تؤثر على البعد الجمالي للمدينة وهي التحكم في المشهد الحضري، الذي يحدد ممرات العرض بهدف توفير الوصول البصري العام إلى العناصر الحضرية الشهيرة أو العلامات المميزة.

ويجب ان تتضمن الأدوات التنظيمية قوانين لتعويض الملاك الذين يواجهون قيوداً على استخدام أراضيهم في المناطق التاريخية، مثل قانون حق الارتفاق، وقانون نقل حقوق الملكية. كما يجب النظر في العديد من لوائح وقواعد ومعايير التخطيط الحضري التي قد تؤثر سلباً على المشهد الحضري التاريخي، مثل لوائح البنية التحتية والنقل الحضري، فقد يؤدي إنشاء أو تحسين كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي، أو شق وتوسعة شوارع لتحسين حركة المرور إلى إلحاق الضرر بالمناطق التاريخية ونسيجها (O'Donnel, 2015).

وتشير توصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية" أيضاً إلى ضرورة الاعتراف بالنظم التقليدية والعرفية لإدارة التراث ودعمها (UNESCO, 2011a). حيث يجب تعزيز دور الأنظمة الإدارية "غير الرسمية"، مثل القبائل المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن تراثها، أو الجمعيات الخيرية وغيرها، والتي يجب تعزيزها في المستقبل (Hosagrahar, 2015). ومع ذلك، يرى "سيرافو" إبقاء المناطق الحضرية التاريخية تحت سلطة الحكومة المحلية، خاصة إذا كانت على اتصال ومعرفة وثيقة بالمجتمعات المحلية واحتياجاتها، تملك مرونة التكيف مع المستجدات، وتقوم بإشراك المجتمعات وأصحاب المصلحة في عملية الإدارة، بما يسهل الإدارة الفعالة للتراث، وهو غالباً ما يميز مستوى الحكومة المحلية (Siravo, 2015).

وأخيراً يجب فهم حُطّة الحفظ واستخدامها ككيان ديناميكي يحتاج إلى مراقبته ومراجعته على فترات منتظمة، وهو ما يستوجب تطوير الأدوات التنظيمية دورياً وفقاً للمستجدات بالمناظر الحضرية التاريخية (Bond & Worthing, 2016).

١-٣-٤ الأدوات المالية:

تتنافس السلطات المحلية لإنشاء وتعزيز مدن عالمية تنافسية ومزدهرة، وعلى موارد التنمية الحضرية المستدامة، وبالتالي، ينبغي للأدوات المالية أن تساعد في توليد قدرات المجتمعات على خلق فرص عمل لائقة، وتُظهر الحالات السابقة أن الأنشطة التي يقودها الحفاظ غالباً ما تولد المزيد من فرص العمل على المدى الطويل (Erkan, 2018). وتعرف أدوات التراث المالية بأنها "البيات وبرامج تستخدم لتشجيع وتمكين استثمار رأس المال في الأصول التراثية"، وفي ظل الضغوط الاقتصادية العالمية، وخاصة في الدول النامية، قد لا تملك الحكومة الموارد المالية لاستعادة وصيانة ممتلكاتها التراثية، ولذلك، يعتبر التمويل من القطاع الخاص والمالين والمؤسسات ضرورياً (Rypkema, 2015). ومن الأدوات المالية إنشاء صناديق حكومية وعالمية؛ وتعزيز الاستثمار الخاص؛ وتصميم نماذج تمويل مرنة مثل القروض الصغيرة؛ وتشجيع ريادة الأعمال؛ بالإضافة إلى، ترسيخ المشروعات الحرفية التراثية المدرة للدخل، واستخدام نماذج للشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن استدامة النماذج المالية (Erkan, 2018). وتشمل أدوات التراث المالية أيضاً المنح، وقد تكون الجهات المانحة حكومية أو غير حكومية مهتمة بالحفاظ على قيم المجتمع المتمثلة في تراثه، وتشمل أيضاً، أدوات مثل تخفيض الضرائب العقارية وضريبة الأملاك، وضريبة القيمة المضافة، أو الإعفاء الضريبي (Rypkema, 2015).

ومن الأدوات المالية المهمة أيضاً السياحة التراثية المستدامة وتنمية الصناعة الإبداعية والتسويق الحضري على أساس الصفات الفريدة للمكان أو قيمه التراثية، حيث إن تأمين الاستدامة طويلة المدى للمناظر الحضرية التاريخية يدعم المصلحة المشتركة للصناعة الإبداعية والسياحة التراثية، من خلال تحفيز الحيوية الاقتصادية والقيمة المحتملة للأصول الحضرية على المدى الطويل، بما يولد فرصاً اقتصادية لتغذية ممارسات الحفاظ على التراث (Zhao, et al., 2023).

ولكي تعمل هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية يجب أن تكون موجهة لغرض محدد، وأن تكون مرتبطة بسد الفجوة بين التكلفة والقيمة، وأن تكون مقرونة باللوائح المناسبة التي يلتزم بها متلقي التمويل، وأن يتم إعلانها وتسويقها بهدف إيصالها إلى الفئات المستهدفة، كما يجب أن تكون جزءاً من السياسة العامة في إطار توافقها مع أهداف تنمية المشهد الحضري التاريخي، ويجب أن تتسم بالشفافية وعدم التسييس وسهولة التنفيذ والبُعد عن التعقيد (Rypkema, 2015).

وبالتالي تقدم مجموعة الأدوات الشاملة والمتراصة لـ "نهج المناظر الحضرية التاريخية" المتمثلة في أدوات المشاركة المدنية، وأدوات المعرفة والتخطيط، والأدوات التنظيمية، والأدوات المالية، مجموعة واسعة من الأساليب التحليلية والعلمية للحفاظ على التراث العمراني، التي تحتاج إلى أن تتم معالجتها في وقت واحد (Bandarin & Van Oers, 2012). ومع ذلك، قد يتبادر للذهن أن هذه الأدوات ليست جديدة، وهذه حقيقة، ولكن يمكن القول بأن الجديد الذي يقدمه "نهج المناظر الحضرية التاريخية" هو الجمع بين هذه الأدوات في شكل تكاملي ومنهجي ومتزامن، الذي من شأنه حال تطبيقه في سياق الحفاظ على التراث أن يعزز منظور "نهج المناظر الحضرية التاريخية"، ويشجع دعاة الحفاظ على التراث على توسيع وجهة نظرهم حول التراث.

٢- دراسة وتحليل نماذج تطبيقية رائدة لنهج المناظر الحضرية التاريخية:

يتناول هذا الجزء من الورقة البحثية دراسة وتحليل نماذج تطبيقية لممارسة "نهج المناظر الحضرية التاريخية"، بهدف استكشاف الفوائد التطبيقية لهذا النهج في الحفاظ على التراث الثقافي الملموس وغير الملموس، حيث تُعد عملية نشر التجارب ومشاركة النتائج التطبيقية هي أحد أدوات المعرفة التي تؤكد عليها توصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية" كوسيلة للتعليم بين الدول المشاركة في اتفاقية التراث العالمي. وقد تم اختيار ثلاث حالات دراسة تعكس التنوع من حيث الموقع الجغرافي وحجم وطبيعة المشروع كالاتي:

١-٢ دراسة حالة مدينة اسطنبول:

١-١-٢ وصف ممتلك التراث العالمي بمدينة اسطنبول: تتميز مدينة اسطنبول بموقع استراتيجي في شبه جزيرة البوسفور بين البلقان والأناضول والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتضم المدينة عدداً كبيراً من المساجد والكنائس والمعابد اليهودية التي تصور التنوع الثقافي للمدينة، وهي كوجهة سياحية واحدة من أكثر المدن زيارة في العالم (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022). فهي أحد المدن التاريخية المأهولة باستمرار في العالم مما يدل على تراثها الغني الذي يبدأ من العصر الحجري الحديث، فهي عاصمة الإمبراطوريات الثلاث (الرومانية، والبيزنطية، والعثمانية)، وبالتالي ورثت المدينة آثاراً معمارية تنتمي إلى العصور الثلاث. ونظراً للقيمة العالمية المتميزة لإسطنبول ومكانتها في التاريخ، تم إدراج شبه الجزيرة التاريخية على قائمة التراث العالمي في عام (١٩٨٥) استناداً إلى معايير القيمة العالمية الاستثنائية (الأول والثاني والثالث والرابع)، وقد كان عدد سكانها آنذاك ٢,٥ مليون نسمة (Erkan, 2014). وتضم شبه الجزيرة التاريخية أربع مناطق ممتلك تراث عالمي تتمثل في حديقة ومسجد السلطان أحمد الأثرية على طرف شبه الجزيرة التاريخية؛ وحي السليمانية ومجمع مسجد السليمانية والبازارات والمنطقة المحيطة به؛ منطقة مستوطنة زيريك حول مسجد زيريك (الكنيسة السابقة للبانثوكراتور)، والمنطقة الواقعة على جانبي الجدران الأرضية التيودوسية بما في ذلك بقايا قصر بلاشيرني السابق. تعرض هذه المناطق إنجازات معمارية لحقب الإمبراطوريات الثلاث المتعاقبة (شكل ٤) - UNESCO- (World Heritage Center, n.d.-c).

وتضم شبه الجزيرة التاريخية (١٨ ممتلك) مدرجة في قائمة اليونسكو، وعدد (٨٣ ممتلك) مدرج على القائمة المؤقتة للتراث العالمي، وعدد (٣٢,٠٦٨ ممتلك غير منقول) وعدد (١٠٨ منطقة حماية) تم تحديدها من قبل وزارة الثقافة والسياحة في تركيا ومديرية الثقافة والسياحة في اسطنبول، بالإضافة إلى عدد (٨ مواقع تراث غير مادي) مدرجة في قائمة التراث العالمي، وعدد (٢٢ موقع تراث غير مادي) مسجلة في الجرد الوطني لإسطنبول، وعدد (١٢ مؤدي للتراث) مسجلة في الجرد الوطني للكنوز البشرية الحية بإسطنبول، وتعد العديد من الممارسات التقليدية والفنون والحرف التي تمارس في المدينة أيضاً جزءاً من التراث غير المادي للمدينة، مثل ثقافة المقاهي، وثقافة الاستحمام في الحمامات، والمأكولات، والرحلات والسفر إلى المواقع المحلية، وغيرها. وهو ما يعكس الثراء الثقافي المادي وغير المادي والحي لهذه المدينة كممتلك تراث عالمي (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022).



شكل (٤) أ- خريطة توضح حدود ممتلك التراث العالمي لشبه جزيرة إسطنبول التاريخية ب- صورة توضح الواجهة البحرية المميزة لممتلك التراث العالمي (أعلى) وصور لمناطق الممتلك الأربعة بشبه الجزيرة التاريخية (أسفل)
المصدر: (Istanbul Tarihi Alanlari Alan Başkanlığı, n.d.) - ترجمة الباحث

٢-١-٢ التحديات التي تواجه مدينة اسطنبول: واجهت مدينة اسطنبول التاريخية قبل ادراجها على قائمة ممتلك التراث العالمي خطر التلوث الناتج عن حركة التصنيع والتوسع الحضري السريع في البداية، مما أدى إلى تعريض التراث التاريخي والثقافي بالمدينة للخطر، وبالتالي كان النداء الدولي لحماية إسطنبول الذي أطلقه السيد " أماداو مهتار مباو" في (١٣ مايو ١٩٨٣)، المدير العام لليونسكو. وقد كان عدد سكانها آنذاك (٢,٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ وقت تسجيل الممتلك)، وفي عام ٢٠١٤ بلغ عدد سكانها (14,160,467 نسمة) أي تضاعف ٦ مرات في عشرين عام (Erkan, 2014)، وبلغ عدد سكانها في عام ٢٠١٨ (15,067,724 نسمة) (ولاية إسطنبول، بدون تاريخ)، وهو ما يمثل ضغطاً حضرياً هائلاً، كنتيجة للزيادة السكانية وموجات الهجرة الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية، بالإضافة إلى تحدي العولمة الذي يهدد الحفاظ الهوية التاريخية للمدينة، والمشروعات الحضرية ومشروعات النقل العملاقة، والآثار السلبية لهيمنة السياحة على المشهد

التاريخي، وبالتالي تشكيل التحدي الأكبر، وهو كيفية إدارة المناطق التاريخية والحفاظ عليها (Erkan, 2014)، (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022).

٢-١-٣ تحول اسطنبول في نهج الحفاظ نحو "نهج المناظر الحضرية التاريخية":

لقد تطورت مناهج الحفاظ على التراث الثقافي من التوجه الهيكلي، حيث ينصب التركيز على الحفاظ على النسيج الحضري، إلى التوجه الشمولي، حيث يتم التخطيط لمشاريع الحفاظ على التراث الثقافي من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعمرانية (Erbas, 2018). وبالتالي تم اعتماد "نهج المناظر الحضرية التاريخية" بإسطنبول في عام ٢٠١١، وكان الهدف الرئيسي هو تأمين الحفاظ على شبه الجزيرة التاريخية والتوفيق بينها وبين مناطق التطوير الحديث، بدعم من "مركز التراث العالمي WHC" و"إيكوموس ICOMOS" (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022). وقدمت اسطنبول خطة إدارة شبه الجزيرة التاريخية بإسطنبول في عام ٢٠١١، بعد ثماني سنوات فقط من إنشاء مكتب لتنسيق المشروع ومراقبته، وتعتبر إسطنبول مثالاً جديراً بالملاحظة في إعداد خطة الإدارة مع مراعاة التحديات التي تواجهها (Erkan, 2014). وتم تنقيح الخطة في عام ٢٠١٥، لتعكس نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار جميع القطاعات، مع اشراك المنظمات غير الحكومية والقائمين على صناعية السياحة وجامعة كوتش وجامعة بيلجي في اجراء الأبحاث والتطوير والتنفيذ، وقد اعتمدت خطة الإدارة المنقحة مجموعة الأدوات التي تتمثل فيما يلي (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022):

- أدوات المشاركة المجتمعية: وتشمل تطوير منصة رقمية للمشاركة المدنية "العب مدينة اسطنبول"، بالإضافة إلى التفاوض والتوسط بين أصحاب المصالح والمجموعات المتضاربة، والتنسيق بين السلطات الوطنية والمحلية والمجتمعات بشأن الحفاظ على البيئة.
- أدوات المعرفة والتخطيط: وتشمل حصر وتقييم التراث الثقافي والطبيعي المادي وغير المادي في المدينة، وتطوير منصة للمشاركة المدنية "العب مدينة اسطنبول"، مع اتاحة البيانات والخرائط.
- الأدوات التنظيمية: حيث تمت صياغة خطة إدارة موقع شبه الجزيرة التاريخية في عام ٢٠١١ وتمت مراجعتها وتنقيحها في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى السياسة الوطنية للحفاظ على ممتلكات التراث العالمي وإدارتها بتركيا.
- أدوات التمويل: تم تخصيص ١٠٪ من ضريبة الأملاك للحفاظ على الممتلكات الثقافية غير المنقولة؛ بالإضافة إلى إعفاء المعونات المالية المقدمة لمشروع الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية (البيئة بشكل شامل) من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة البلدية وضريبة الدخل وضريبة الميراث؛ تقديم منح مالية من المال العام لمشروعات الحفظ المستدام.

وتتمثل الاستنتاجات والدروس المستفادة من خطة إسطنبول وتطبيقها لنهج المناظر الحضرية التاريخية في:

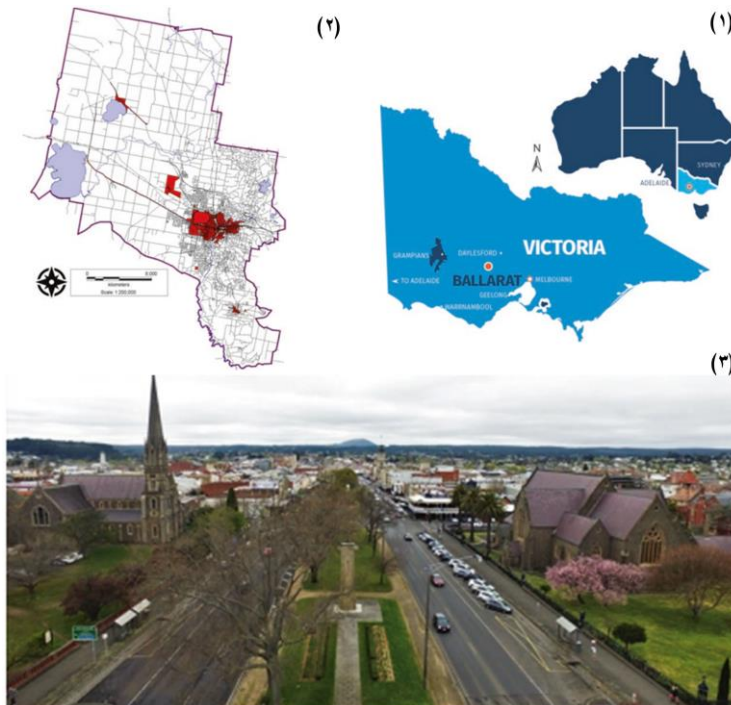
- إنشاء عملية متكاملة للحفاظ على مخزون التراث الثقافي المادي وغير المادي.
- إقامة حوار بين السلطات المحلية والوطنية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية.
- إدراج أداة تقييم أثر التراث الثقافي في إطار خطة إدارة التراث.
- تم وضع إطار تنظيمي قوي لمساعدة السلطات في تنفيذ ورصد التقدم المحرز في عملية الحفاظ.
- نموذج مختلط لخطة إدارة منطقة التراث تم تطويره بناءً على الخبرة العالمية لأفضل الممارسات المختلفة.

٢-٢ دراسة حالة مدينة بالارات- استراليا:

٢-٢-١ وصف مدينة بالارات وأصولها التراثية: تقع بلدية مدينة بالارات في البلدة التقليدية لـ "شعبي وادورونغ وديجا دجا وورونغ Wadawurrung and Dja Dja Wurrung peoples"، وتعرف حالياً بمنطقة

"حقول الذهب المركزية" في ولاية فيكتوريا في جنوب شرق أستراليا، ويبلغ عدد سكانها (1,01,578 نسمة)، وتبلغ مساحتها (٧٣٩ كم^٢)، وتقدم مدينة بالارات بالارات الخدمات الإقليمية لإقليمها المباشر، الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من (٤٠٠ ألف نسمة) (شكل ٥)، وتضم مدينة بالارات المركز التاريخي وعدد من ضواحي القرن التاسع عشر والعشرين، التي يتميز كل منها بشخصية وتاريخ خاص، وهو ما يعكس تعددية المناظر الحضرية والريفية، في إطار التحولات السريعة للمناظر الطبيعية والسكان، الناتجة عن اكتشاف واستخراج "الذهب الفيكتوري" منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وتحولها إلى نقطة جذب للمهاجرين من ثقافات متنوعة طلباً للتوظيف، مما أدى إلى تنوعها الثقافي وتنمية أصول تراثها المادي وغير المادي (Fayad & Buckley, 2019)، ويوضح (شكل ٦) الطبقات المتغيرة التي تكونت منها هوية بالارات المميزة عبر ملايين السنين (City of Ballarat, 2017a).

ويوجد بمدينة بالارات عدد (١) موقع مدرج بالتراث الوطني، وأكثر من (٦٠ موقع) مدرجاً في سجل التراث الفيكتوري، وأكثر من عدد (١٠٠٠٠ موقع) للتراث المحلي، فضلاً عن تراثها غير الملموس المتمثل في المهرجانات والفعاليات الثقافية بما يشكل هويتها الثقافية المميزة، كما تشهد مبانيها التاريخية وشوارعها على سلامتها وأصالتها (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022).



شكل (٥) يوضح الشكل ١- موقع مدينة بالارات بولاية فيكتوريا بأستراليا. ٢- حدود مدينة بالارات والمناطق التاريخية المعتمدة باللون الأحمر، ٣- صورة جوية للمنطقة التجارية المركزية التاريخية التي أعلى سلسلة من التلال البازلتية المطلة على حقول الذهب في يوريكا بالأسفل وتشتهر بهندستها المعمارية وبيئتها الخلابة.

المرجع: (Fayad & Buckley, 2019)

٢-٢-٢ التحديات التي تواجه مدينة بالارات: وتتمثل هذه التحديات في التغير المناخي، حيث ارتفاع معدلات درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وزيادة الأيام التي تشهد هطول أمطار غزيرة؛ والتهديد بتغيير الثقافة المحلية للمدينة نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة؛ ومعدل النمو السكاني، حيث يتوقع زيادة عدد السكان بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٤٠)، وهو ما يتطلب تكيف المدينة مع احتياجات وقيم عدد متزايد من السكان وأكثر تنوعاً؛ والتطوير غير المناسب الذي يؤدي إلى فقدان الأماكن التي تسرد تاريخ المدينة؛ والمستقبل الاقتصادي المتغير، حيث يواجه المشهد الاقتصادي للمدينة واستخدام الأماكن تهديداً بالتغيير في إطار تكيف قطاعات التوظيف التقليدية (المرجع السابق).



شكل (٦) الطبقات التي تكونت منها هوية الأارات المميزة عبر ملايين السنين

المرجع: (City of Ballarat, 2017a) - ترجمة الباحث

٢-٢-٣ التغيير والتحول نحو نهج المناظر الحضرية التاريخية: ونظراً لما تواجهه مدينة الأارات من تحديات، يعد النقاش حول " التغيير " أمراً ثابتاً حول كيفية استيعاب المدينة لهذه التغييرات وتأثيرها على طابع "الأارات" التاريخي، وبالتالي جذبت الأفكار والأساليب والآليات التي اقترحتها "نهج المناظر الحضرية التاريخية HUL" الاهتمام في استراليا، وبشكل خاص في "مدينة الأارات"، التي انضمت إلى البرنامج التجريبي العالمي لتنفيذ نهج "HUL" في عام (٢٠١٢)، وكانت أول حكومة محلية في العالم توقع رسمياً على البرنامج في عام ٢٠١٣ ، وذلك لكون "التراث" و"سياسة إدارة التغيير" يمثلان النقاط المحورية في السياسة المحلية لمدينة الأارات، وقد كانت مشاركتها مدعومة بشراكاتها الرسمية مع "معهد التراث العالمي للتدريب والبحث لمنطقة آسيا والمحيط الهادي World Heritage Institute of Training and Research for the Asia and the Pacific Region, WHITR-AP"، و"جامعة ديكن بأستراليا Deakin University, Australia" (Fayad & Buckley, 2019).

وتعتبر تجربة الأارات رائدة في تطبيق "نهج المناظر الحضرية التاريخية - HUL"، من خلال مشاركتها في برنامج اليونسكو التجريبي الدولي، حيث قادت الحكومة البلدية والباحثون والمواطنون المحليون ثورة من القاعدة إلى القمة لتشكيل مستقبل المدينة والحفاظ على التراث المادي وغير المادي، عبر زيادة القدرة على البحث والممارسات المبتكرة في المناطق، وهو أمر ثبت صعوبة تحقيقه في بعض السيناريوهات الأخرى (Fayad & Kendal, 2020).

ويتكون التراث المادي في بالارات في المقام الأول من المعالم الأثرية التي يتم الحفاظ عليها بموجب القواعد والقوانين واللوائح والهيئات المختلفة وعلى رأسها "اللجنة الاستشارية لتراث بالارات (BHAC)" التي لعبت دوراً حاسماً في بناء السياسات واعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل، مع دمج وتكامل خطة الحفاظ التراثية مع خطة المنطقة المحلية (عام ٢٠١٥) وخطة المنطقة المركزية والخطة الاستراتيجية لعام (٢٠١٥)، بالإضافة إلى العديد من المبادرات للحفاظ على تراثها الطبيعي الذي يشمل الغابات والمساحات المائية وغيرها من المعالم البيئية، كما تميزت باستخدام طرق مبتكرة للحفاظ على تراثها، من خلال إنشاء معاهد ثقافية ومنصات لسرد القصص حول "تصور بالارات Ballarat Imagine"، وورش العمل التشاركية ومشاورات الخبراء، وتطوير ممارسات صنع الأماكن التاريخية والسياحة الثقافية، لتتقيد الناس حول التراث الثقافي الأصلي، وابتكار مشاريع للحفاظ على ثقافة مجتمع السكان الأصليين مثل أدوات الذاكرة والكبسولات الزمنية والقصص (Fayad & Buckley, 2019).

وتتميز تجربة بالارات في تطبيق نهج المناظر الحضرية التاريخية بكونها عملية مستمرة حتى اليوم في طور التعامل مع المجتمع، واعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل، وبناء السياسات وتطوير مجموعة أدوات فعالة لتنفيذ إطار HUL، وبالتوازي تتطور أدوات وممارسات التخطيط في بالارات للتعامل بشكل أفضل مع التحديات الجديدة التي تواجهها المدينة، حيث تشمل الإجراءات تقديم خطط للمجتمعات المحلية، وأفضل الممارسات للتخطيط للتراث الثقافي للسكان الأصليين، وحزمة تخطيط اتفاقية التنوع البيولوجي، ومراجعة مخطط تخطيط بالارات (Tarrafa Silva, et al. 2023)، ويمكن إيجاز الأدوات المستخدمة في تطبيق نهج المناظر الحضرية التاريخية بمدينة بالارات فيما يلي (National Institute of Urban Affairs (NIUA), 2022):

- أدوات المشاركة المجتمعية: تتمثل في ابتكار منصة "تخيل بالارات Ballarat Imagine" التي حققت مشاركة ناجحة وفعالة لمجتمع بالارات؛ ورسم الخرائط الثقافية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية مثل موقع (www.hulballarat.org.au)؛ ومشاركة المجلس البلدي واللجان الاستشارية وجوائز تراث بالارات.
- أدوات المعرفة والتخطيط: تتمثل في الخطة الاستراتيجية لمدينة بالارات؛ وطبقات من الخطط المختلفة مثل خطة التراث، وخطة المنطقة المحلية، وخطة المنطقة المركزية، وخطة الحفاظ على التنوع البيولوجي، دعم اتخاذ القرار عبر إتاحة المعلومات المفتوحة والمشاركة المجتمعية بوسائل متنوعة، مثل المنشورات والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن عمل إطار لنشر أفضل الممارسات في الحفاظ على تراث بالارات.
- الأدوات التنظيمية: تتمثل في إنشاء اللجنة الاستشارية لتراث بالارات (BHAC)، التي تقوم بالتوسط والتعاون بين أصحاب المصلحة؛ وسن تشريعات قانونية قوية لحماية مواقع التراث الثقافي والتقاليد الأصلية، واعتماد وتنفيذ خطط الحماية التاريخية.
- الأدوات المالية: يتم توفير التمويل من ميزانية الحكومة المحلية والمنح الدولية وصناديق البحث والتمويل الأولي، وإتاحة قروض الترميم بسعر فائدة منخفض، ومنح المشاريع، وإنشاء صناديق استعادة التراث في بالارات.

وتتمثل الاستنتاجات والدروس المستفادة من تطبيق مدينة بالارات لـ "نهج المناظر الحضرية التاريخية" في النقاط التالية:

- تطوير أنظمة البيانات التراثية لإتاحة المعلومات للتخطيط ولبناء المعرفة والمشاركة الفاعلة للمجتمع.
- تعمل مبادئ الحفاظ على التراث كركيزة أساسية لجميع السياسات والتخطيط والتمويل.
- الدمج بين التراث والاستدامة في إطار نظام قوي موجه لدعم القيم المجتمعية.
- خلق مدينة مزدهرة وجذابة ذات قيمة متنامية اجتماعياً واقتصادياً.
- إنشاء الحوافز والشراكات المجتمعية بهدف تحقيق نتائج تراثية أفضل.

- النجاح في التوفيق بين الحفاظ على التراث والتنمية وإدارة التغيير لمواجهة التحديات.

٣-٢ دراسة حالة مشروع " إعادة إحياء سوق السلاح كمرکز مجتمعي - القاهرة التاريخية" (حالة محلية):

١-٣-٢ تاريخ شارع سوق السلاح وأصوله التراثية:

يقع شارع سوق السلاح بمنطقة الدرب الأحمر أحد مواقع التراث العالمي للقاهرة التاريخية، حيث تم تسجيل القاهرة التاريخية في قائمة التراث العالمي عام (١٩٧٩)، بمساحة تغطي حوالي ٣٢ كم^٢ على الجانب الشرقي لنهر النيل، وذلك استناداً إلى المعيار الأول والخامس والسادس لمعايير القيمة العالمية الاستثنائية المتمثلة على التوالي في وجود العديد من الآثار العظيمة التي تُعد تحفاً أثرية؛ واحتفاظ قلب القاهرة بنسيج تقليدي يعكس الاستيطان البشري في العصور الوسطى؛ وكون مركز القاهرة التاريخية شاهداً مادياً على أهمية المدينة على المستوى الدولي في العصور الوسطى (راباي وخيري، ٢٠١٢).

ويقع حي الدرب الأحمر جنوب الجامع الأزهر، ويحده من الشمال شارع الأزهر، ومن الشرق السور الأيوبي، وعلى الرغم من موقعه المركزي وما يحتويه من مباني تاريخية هامة ومجتمع نشط من الحرفيين، إلا أنه يعاني من مظاهر التدهور العمراني للآثار والمسكن الخاصة وعدم صيانة البنية التحتية وتدهور الظروف المعيشية لسكانه، ومع ذلك يظل الدرب الأحمر متماسكاً اجتماعياً وأكثر أصالة من الناحية المعمارية من مناطق أخرى بالقاهرة التاريخية (Aga Khan Trust for Culture, 2005).

ويمثل شارع سوق السلاح أحد الشوارع ذات القيمة التاريخية بحي الدرب الأحمر، حيث كان موقعه الأول في شارع بين القصرين (شارع المعز بالقاهرة الفاطمية شمال موقعه الحالي)، ثم امتد بين مدرسة الظاهر بيبرس وبوابة قصر الأمير بشتاك، ثم بعد تولي المماليك في القرن الثالث عشر حكم مصر وسوريا وازدهار عهد السلطان الناصر محمد (١٢٩٣-١٣٤١م)، وزيادة عدد السكان داخل أسوار القاهرة الفاطمية، وهو ما استدعى توسع المدينة جنوباً في الدرب الأحمر خارج أسوار المدينة وشمال القلعة (مقر الحكم آنذاك) لاستيعاب الزيادة السكانية ومجتمع النخبة العسكرية الصاعدة، وقد شجع السلطان الناصر تطوير الدرب الأحمر بل وقام ببناء بعض القصور شمال غرب القلعة والعديد من المؤسسات الجديدة لتكون قريبة من مقر الحكم بالقلعة، وبالتالي تم نقل سوق السلاح إلى موقعه الحالي ليكون قريباً من مقر الحكم. ويحتوي شارع سوق السلاح (سوق العزي نسبةً إلى عز الدين أيبك العزي قائد جيش المماليك) على العديد من الآثار البارزة من العصر المملوكي والعثماني، ويعود تاريخ مدخله الرئيسي المعروف ببوابة قصر منجك اليوسفي (١٣٤٧م)، ومن أهم المباني التاريخية به جامع إجماع اليوسفي (١٣٧٣م)؛ وسبيل رقية دودو (١٧٦١م)؛ وسبيل كوكليان (١٦٩٤م)؛ وحمام بشتاك (١٣٤١م)؛ وبيت الرزاز المملوكي (القرن الخامس عشر)؛ وقبة الشيخ سعود (Soliman & Hamza, 2023). بالإضافة إلى بيت يكن الذي أنشأه الأمير حسن أغا كوكليان (١٦٤٠ م) ثم آلت ملكية المنزل لإبني شقيقة "محمد علي باشا" وهما "أحمد باشا يكن، وإبراهيم باشا يكن" (القلش وجمال، ٢٠٢٢)، ويوضح (الشكل ٧) خريطة لشارع سوق السلاح توضح موقع بيت يكن والمباني التاريخية بالشارع.

وقد كانت الوظيفة التاريخية لشارع سوق السلاح هي توفير إمدادات السلاح (السيوف والخناجر والحرايب والرمح...) لجيوش المماليك، بالإضافة إلى سكاكين المطبخ والجزارة، وفي بداية القرن السابع عشر تطور السوق تكنولوجياً بعد نقل سوق البارود إليه، حيث صناعة وصيانة الأسلحة النارية وصناعة كبسولات البارود وصناعة الرصاص، ومن ثم، ظل سوق السلاح الوجهة المفضلة لصيانة الأسلحة النارية لرجال الشرطة والجيش في عهد أسرة محمد علي (١٨٠٥-١٩٥٢)، ومع ذلك كانت هناك قوانين لإضفاء الشرعية وتنظيم صناعة الأسلحة والتجارة والصيانة، بعد إعلان حكومي في ٢٧ أبريل ١٩٠٥م، بما يقيد الوظيفة التاريخية لسوق السلاح، وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، أصدرت الحكومة قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل لاحقاً الذي فرض المزيد من القيود على تصنيع الأسلحة والذخيرة، وبالتالي فقد سوق السلاح وظيفته التاريخية التي استمرت لسبعة قرون في العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث (Soliman & Hamza, 2023).

٢-٣-٢ وصف مشروع إعادة إحياء سوق السلاح كمرکز مجتمعي:

ولازال الشارع ونسيجه العمراني التاريخي قائماً وشاهداً يروي وظيفة تاريخية مهمة في القاهرة التاريخية بالرغم مما يعانيه من مظاهر التدهور وهجرة سكانه، وهو ما استدعى محاولة إحياءه على المستوى المجتمعي كتجربة

رائدة وفقاً لمركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو (UNESCO-World Heritage Center, n.d.-) وترجع الفكرة الأساسية للمشروع إلى "أ.د. علاء حبشي- أستاذ العمارة والحفاظ على التراث، ورئيس فريق عمل ترميم بيت الرزاز بشارع سوق السلاح منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧" وأثناء عمله بمشروعات الترميم بالدرب الأحمر وشرائه لبعض اللحوم في شارع سوق السلاح رأي "بيت يكن" والذي كان يملكه جزار ويستخدمه كحوش لتربية الأغنام، وكان المنزل متهدماً كنتيجة للتقادم وتأثره بزلزال ١٩٩٢م، وكان مدرجاً بقائمة المباني الأيلة للسقوط.



شكل (٧) يوضح موقع "بيت يكن" وأهم المباني التاريخية بشارع سوق السلاح

المرجع: (بيت يكن درب الأحمر، بدون تاريخ) - ترجمة الباحث

وبالتالي حلم " الحبشي" بترميمه وتحويله إلى مركز ثقافي للمعماريين، وبالفعل اشترى الحبشي المنزل في "عام ٢٠٠٩"، ثم استخرج خلال عامين رخصة الترميم (وهي أول رخصة ترميم تصدر لبيت أثرى)، ثم عمل على ترميمه بمشاركة طلابه من الباحثين، بعد توفيره للأموال اللازمة بشكل شخصي، وقام بترميم (٢٤٠٠م) من المنزل الذي تبلغ مساحته (٢٨٠٠م) (شكل ٨)، وفي عام ٢٠١٢ حصل على منحة تمويل لمدة عامين بمساعدة باحثة يابانية زارت بيت يكن (القلش وجمال، ٢٠٢٢). وتم توجيه التمويل إلى عقد ورش العمل والمشاركة المجتمعية، وذلك في إطار مشاركة الجهات المحلية الحكومية ممثلة في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري ومحافظة القاهرة ووزارة السياحة والآثار؛ والجمعيات الأهلية الغير هادفة للربح ممثلة في جمعية قصر النيل وجمعية أصدقاء الحدائق العامة والتاريخية؛ والشركاء الدوليين وهم "محطة الأبحاث التابعة للجمعية اليابانية لتعزيز العلوم"، و"سفارة اليابان بمصر Embassy of Japan in Egypt"، ومكتب "مؤسسة اليابان Japan Foundation" بالقاهرة لتنفيذ برامج التبادل الثقافي الدولي، و"مؤسسة أوباياشي Obayashi Foundation" الداعمة لتقديم الأبحاث المتعلقة بالمدن ودراسة الوظائف والثقافة الحضرية لجعل المجتمعات الحضرية أماكن نابضة بالحياة تحقق رفاهية العيش، و"الصندوق العالمي للآثار والتراث World Monuments Fund" وهو منظمة لحماية الأماكن الأكثر قيمة في العالم لإثراء حياة الناس وبناء التفاهم المتبادل بين الثقافات والمجتمعات.

وكان الهدف طويل المدى يتمثل في إحياء الهوية والقيم التراثية بشارع سوق السلاح وإعادة ربط المجتمع المحلي بتراثه الثقافي، ورفع مستوى الوعي حول القيم التراثية للقاهرة التاريخية ودعم الحفاظ عليها، مع تمكين المجتمع من ملكية تراثه الثقافي وتسخير إمكاناته لدفع التنمية المحلية، وبالتالي، قامت " الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم" بتطوير برنامج يهدف إلى تشجيع حماية التراث من خلال استخدام المباني التاريخية وتجنب فرض تصور خاص للتراث، وبالتالي، تم تمويل المشروع في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) من قبل مؤسسة تويوتا بتكلفة بلغت (٦٠ ألف

دولار أمريكي)، واعتبارًا من (مايو ٢٠١٨) تم تطوير المشروع بالتعاون مع الشركاء المحليين (UNESCO-World Heritage Center, n.d-b).



"بيت يكن" بعد إجراء عملية الترميم

"بيت يكن" قبل عملية الترميم

شكل (٨) يوضح حالة "بيت يكن" قبل وبعد عملية الترميم وتحوله إلى مركز إشعاع ثقافي مجتمعي المرجع: (بيت يكن الدرب الأحمر، بدون تاريخ)

٢-٣-٣ المحاور الرئيسية للمشروع: ويتضمن المشروع أربعة محاور رئيسية (المرجع السابق، بدون تاريخ):

المحور الأول- تنفيذ ورش للتوعية والتدريب: بواقع ٢٩ ورشة عمل لتنمية وعي المجتمع المحلي بالتراث الثقافي، وفهم الاستخدامات المحتملة لمركز بيت يكن المجتمعي الذي تم ترميمه (هو مبنى تاريخي بشارع سوق السلاح يرجع تاريخه إلى القرن السابع عشر)، وأقيمت ورش العمل في مواقع تراثية مثل حديقة الأزهر، ومتحف الفن الإسلامي، والمساجد التاريخية، واستهدفت ورش العمل المجتمعية النساء والأطفال المحليين لتحسين تعليم الأطفال، وتوفير أماكن عامة آمنة يمكنهم من خلالها التواصل الاجتماعي أثناء لعب الأطفال، وتعلم بعض المهارات لتحسين سبل عيشهم بما يتيح بناء الثقة مع المجتمع كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية، تم توسيع ورش العمل لتشمل الرجال المحليين وخاصة الحرفين بأعمال النجارة وصناعة الخشب، لتنشيط حرفة صناعة الأخشاب وتحديد الهوية التجارية لسوق السلاح، وإنشاء مركز للتدريب على الحرف الخشبية في المركز المجتمعي، مما ساعد السكان في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) على إعادة اكتشاف منطقتهم (شكل ٩).



ورشة عمل للمثقفين والمهتمين بحماية التراث



ورشة عمل لتثقيف الرجال والنساء بالدرب الأحمر



نموذج لورشة عمل لتثقيف وتعليم الأطفال



ورش عمل لتنمية المهارات الحرفية مثل الحفر على الخشب والرسم والنحت وأعمال النجارة

شكل (٩) يوضح أمثلة للفاعليات الثقافية ورش العمل الحرفية لتثقيف السكان حول أهمية التراث وتطوير مهاراتهم المرجع: (بيت يكن الدرب الأحمر، بدون تاريخ)

المحور الثاني- إنشاء مركز مجتمعي: بناءً على نتائج برنامج المشاركة المجتمعية، تم اقتراح استخدامات جديدة للمركز المجتمعي في بيت يكن، حيث يستضيف مرافق التدريب على الحرف الخشبية، التي تدعم دخل الحرفيين المحليين، ومرافق تعليمية لأنشطة مثل الفن والعمارة الإسلامية والخط العربي والحرف التقليدية، ومكتبة تراثية

(شكل ١٠)، ويتم تشغيل المركز المجتمعي بواسطة الألواح الكهروضوئية الموضوعة أعلى سطح المركز، والتي تغطي استهلاك الطاقة للمبنى بالكامل، كمصدر مستدام للطاقة في المباني التاريخية.



شكل (١٠) يوضح أمثلة للدورات وورش العمل الحرفية لتطوير مهارات سكان الدرب الأحمر والقاهرة التاريخية المرجع: (بيت يكن الدرب الأحمر، بدون تاريخ)

المحور الثالث- تطوير الشراكات المحلية والدولية: ولضمان استدامة المبادرة على المدى الطويل، تم إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك النقابة العامة للعاملين بصناعة البناء والأخشاب، والحكومات المحلية والإقليمية، والمنظمات غير الربحية، ومنذ عام ٢٠١٨، تم تمويل أنشطة المشروع من قبل أصحاب المصلحة والشركاء المحليين. وفي عام ٢٠٢٢، تم تنظيم مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين وورش عمل مجتمعية ومحاضرة عبر الإنترنت، وجمعت هذه الفعاليات أكثر من ١٠٠ مشارك، من المسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المحلي والمتخصصين في التراث وممثلي المنظمات غير الحكومية بدعم دولي من الوكالة الثقافية اليابانية، ومكتب اتصال القاهرة للجمعية اليابانية لترويج العلوم، واللجنة اليابانية للهندسة المعمارية والبيئة المبنية، ودعم محلي من المجلس القومي للتنسيق الحضاري بمصر، وقدمت المشورة الفنية منظمة "إيكوموس اليابان" و"الصندوق العالمي للآثار والتراث" و"منظمة اليونسكو" بالقاهرة.

المحور الرابع- نشر المعرفة والتخطيط: حيث تم التأكيد على عمل تقريرين فنيين حول التصميم المفاهيمي للاستخدام التكميلي للمنطقة الحضرية التاريخية لسوق السلاح في عام ٢٠٢٢، وتم نشر تقرير مشروع واحد وكتاب واحد وتوزيعهما على سلطات إدارة التراث والمخططين الحضريين وأفراد المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣-٢-٤ قراءة لأدوات تطبيق نهج المناظر الحضرية التاريخية في المشروع:

ويتضمن هذا الجزء قراءة تحليلية لاستنباط أدوات تطبيق نهج المناظر الحضرية التاريخية في مشروع إعادة إحياء سوق السلاح كمركز مجتمعي كالتالي:

- أدوات المشاركة المجتمعية: وهي تمثل العنصر الرئيسي في نجاح المشروع، حيث تم وضع خطة لعقد وتنفيذ ورش عمل تفاعلية وفاعلة في اتجاهين وهما: توعية وتعليم مجتمع المكان حول أهمية التراث الثقافي في حياة المجتمع ودوره الفاعل في تنمية مهارات السكان وتحسين الدخل للأسر من ناحية، ورسم الخرائط الثقافية وجمع آراء السكان وتصوراتهم حول الوظائف المحتملة للمركز المجتمعي "بيت يكن" بما يحقق احتياجاتهم وتطلعاتهم الثقافية من ناحية أخرى، في إطار مشاركة طيف واسع من أصحاب المصلحة ممثلين في مجتمع المكان (أطفال ورجال ونساء)، والجهات الحكومية المختصة، وجمعيات المجتمع المدني، والمتخصصين والمهتمين بالتراث، والجهات الدولية، إضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية في التعريف بالمشروع وإنجازاته والدعوة إلى المشاركة في فعالياته وأنشطته الثقافية، مثل موقع (<https://www.facebook.com/baytyakan>))، وغيره من المواقع ذات الصلة.

- أدوات المعرفة والتخطيط: قامت " الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم " بتطوير برنامج لتشجيع حماية التراث من خلال استخدام المباني التاريخية وتجنب فرض تصور خاص للتراث، وتم عمل خطة الترميم لـ " بيت يكن " وإعادة التأهيل كمركز مجتمعي، في ضوء اللوائح والقوانين المحلية الخاصة بحماية المناطق والمباني التاريخية، وتم دعم اتخاذ القرار عبر إتاحة المعلومات المفتوحة والمشاركة المجتمعية

بوسائل متنوعة وعلى رأسها عقد ورش عمل تفاعلية، والمنشورات والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

- **الأدوات التنظيمية:** تم الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بترميم المباني التراثية واستخراج التراخيص، والعمل وفق اتفاقية التراث العالمي في إطار برنامج حماية التراث الذي أعدته "الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم".

- **الأدوات المالية:** تم تمويل المشروع في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) من قبل مؤسسة تويوتا بتكلفة بلغت (٦٠ ألف دولار أمريكي)، واعتباراً من (مايو ٢٠١٨) تم تطوير المشروع بالتعاون مع الشركاء المحليين.

٥-٣-٢ الاستنتاجات والدروس المستفادة من المشروع:

- يتمثل النجاح الرئيسي لهذا المشروع في جعل مجتمع المكان هو محور وهدف عملية الحفاظ، فبالرغم من صغر النطاق المكاني واستخدام موارد مالية محدودة مقارنة بمشروعات أخرى، إلا أن الأثر اللامادي المتمثل في رفع مستوى الوعي وتنمية مجتمع المكان بشكل مستدام كان له عظيم الأثر، وحقق مالم تحققه مشروعات كبرى بإمكانيات محدودة.

- مبادرة مجتمعية المنشأ ونموذج فريد بامتياز للحفاظ على المباني التراثية المعرضة للخطر في القاهرة التاريخية، قادها "أ.د/ علاء حبشي" بمشاركة الباحثين والمهتمين بالحفاظ على التراث ومشاركة فاعلة لأطراف المجتمع المحلي والدولي، بما يجعلها بادرة أمل وتجربة صالحة للتطبيق في مواقع أخرى بالقاهرة التاريخية.

- الدمج بين الحفاظ والطاقة المستدامة، حيث تم الاعتماد على ألواح الطاقة الشمسية في توفير احتياجات المركز من الطاقة، وهو نموذج يمكن استخدامه في المباني التاريخية.

- رفع مستوى الوعي لدى سكان شارع سوق السلاح بشكل خاص والدرب الأحمر بشكل عام حول أهمية الحفاظ على التراث في تنمية مجتمع المكان وربطه بتراثه المادي واللامادي.

- كما أن هذا المشروع يسهم في تحقيق أهداف "التنمية المستدامة" و"الأجندة الحضرية الجديدة" و"توصية المناظر الحضرية التاريخية"، وذلك وفقاً لمركز التراث العالمي كما يلي (UNESCO-World Heritage Center, n.d.-b):

• **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:** زيادة عدد المؤهلين للتوظيف وفرص العمل اللائق (الهدف ٤-٤، ٤-٨)؛ والمساهمة في نشر المعرفة حول قضايا مثل حقوق الإنسان والمساواة والسلام من خلال الفعاليات والبرامج ذات الصلة (الهدف ٤-٧)؛ والمساهمة في تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، من خلال تعزيز وتدريب المجتمعات المحرومة في المراكز التاريخية (الهدف ١٠-٢)؛ والمساهمة في حماية التراث العالمي وصونه (الهدف ١١-٤)؛ والاستفادة من الدعم الدولي وإقامة شراكات عالمية لتنفيذ بناء القدرات وتعبئة وتبادل المعرفة والخبرات والموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية (الهدف ١٧-٩، ١٧-١٦)؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة عبر تنفيذ هيكل حوكمة مختلط بين القطاعين العام والخاص، وإقامة شراكات ثقافية في المدينة والمنطقة (الهدف ١٧-١٧).

• **التوافق مع مبادئ وخطوط عمل الخطة الحضرية الجديدة من خلال:** التعرف على الثقافة والتنوع والسلامة في المدن والاستفادة منها؛ وتعزيز القدرة على العيش ونوعية الحياة؛ والاعتراف بالأمكان العامة كعامل تمكين للوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمدينة؛ وتعزيز خلق فرص العمل العادلة والإنتاجية والتنوع؛ ومعالجة تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في المباني العامة؛ وتعزيز المشاركة المجتمعية وتوليد الشعور بالانتماء والملكية بين السكان؛ وتعزيز أشكال التعبير الثقافي والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

- **المساهمة في تنفيذ نهج المناظر الحضرية التاريخية من خلال:** المحافظة على المباني والشوارع والمساحات المفتوحة التاريخية وصيانتها؛ تطوير برامج المشاركة المجتمعية وأصحاب المصلحة؛ وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص لتعزيز الحفاظ على التراث والتنمية المستدامة؛ وأدوات المعرفة والتخطيط والمشاركة المجتمعية.

٣- النتائج والمناقشة وتوصيات البحث:

١-٣ النتائج والمناقشة:

١-١-٣ على مستوى الجزء النظري:

حاولت هذه الورقة البحثية عبر الجزء النظري استكشاف وبلورة توصية "نهج المناظر الحضرية التاريخية" بعمق لمعرفة دور هذه التوصية في الحفاظ على المناطق التاريخية في إطار علاقتها بالمناهج المعاصرة المتمثلة في التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والمرونة الحضرية وإدارة التغيير، ومن خلال ما تم طرحه ومناقشته في الجزء النظري، ثبت أن نهج المناظر الحضرية التاريخية يمثل أداة فعالة للربط بين هذه المناهج في إطار عملية الحفاظ على المناطق التاريخية وهو الجديد في نهج الحفاظ على المناطق التاريخية، وبالتالي يمكن القول بأن هذا النهج يمثل بوتقة تنصهر فيها أهداف التنمية المستدامة والاجندة الحضرية الجديدة والمرونة الحضرية وإدارة التغيير، حيث العدول عن الحفاظ الكلاسيكي والجمود والتوجه نحو عمليات حفظ ديناميكية موجهة لدعم وتنمية مجتمع المكان وبمشاركتها الفاعلة بشكل أساسي، وبالتالي يمكن القول بأن نهج الحفاظ المقترح بما يتضمنه من خطوات ست وأدواته الأربعة في هذه التوصية هو نهج يدمج ما بين الحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي المادي واللامادي الطبيعي والمصنوع من ناحية وما بين التنمية وإدارة التغيير من ناحية أخرى، موجه لمجتمعات المناطق التاريخية وبمشاركتها، فهو عملية تتم في اتجاهين من القاعدة إلى القمة، حيث يمثل مجتمع المكان قاعدة العملية والمشاركة في كل مراحلها، بداية من جمع البيانات ورسم الخرائط الثقافية...، فهو الموجه لمتخذ القرار وفقاً لخصائصه الثقافية وبما يلاءم احتياجاته الحالية وتطلعاته المستقبلية، كما أنها عملية تتم من القمة إلى القاعدة، حيث أن صانع ومتخذ القرار والجهات المحلية والدولية الاستشارية تقوم بدور مهم جداً في رفع مستوى الوعي وتثقيف مجتمع المكان حول أهمية التراث المادي واللامادي كمدخل أولي للمعرفة والتخطيط من ناحية، وتقوم ببلورة وصياغة وتنفيذ البرامج واللوائح والقوانين والهياكل التنظيمية والخُطط التنفيذية بمشاركة مجتمعية متعددة الأطياف من ناحية أخرى، فهي عملية تسري في اتجاهين.

٢-١-٣ على مستوى الجزء التطبيقي:

وعلى مستوى دراسة الحالات التطبيقية لنهج المناظر الحضرية التاريخية في الجزء الثاني من الورقة البحثية، ثبت أن هذا النهج هو نهج يحقق المرونة ويصلح للتطبيق على مستويات ونطاقات مكانية مختلفة، وفي ظروف وامكانيات ومحددات ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة، وبالتالي يمكن القول بأن نهج المناظر الحضرية التاريخية هو نهج لإدارة واستدامة ومرونة عملية الحفاظ وليس هو العملية ذاتها، فهو يضع الخطوط العريضة لإدارة عملية الحفاظ أما الأهداف الخاصة بالعملية ومدخلاتها ومخرجاتها فهي متغيرة وفقاً لخصوصية المكان ومجتمع المكان، وهو ما تؤكد نتاج دراسة الحالات التطبيقية العالمية المتمثلة في "مدينة بالارات - استراليا" و"شبه جزيرة إسطنبول التاريخية - تركيا" وحالة الدراسة التطبيقية المحلية "شارع سوق السلاح - حي الدرب الأحمر - القاهرة التاريخية"، كما أكدت حالات الدراسة التطبيقية على أن الركيزة الأساسية في نجاح هذا النهج هي أدوات وآليات ضمان المشاركة المجتمعية الفاعلة وربط المجتمع بتراثه وهويته فهي الضامن الأساسي لملاءمة مخرجات عملية الحفاظ لمجتمع التراث واستدامة هذه العملية، وهو واضح جداً وممنهج بشكل قوي في تجربة بالارات على مستوى المدينة وإقليمها في إطار عملية متكاملة تم حشد الجهود والموارد لها على كل المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً، فهي تجربة رائدة على مستوى العالم ومستمرة في تطبيق هذا النهج، ونلاحظ ذلك أيضاً في تجربة شبه جزيرة إسطنبول في إطار حشد الجهود والموارد على مستوى عالي، ولكن ما يؤكد بقوة على نجاح هذا النهج هو تجربة "بيت يكن" بشارع سوق السلاح بحي الدرب الأحمر، فعلى الرغم من كون النطاق المكاني للمشروع يتمثل في منزل "بيت يكن" ويتمويل متواضع جداً وبجهود ذاتية ومجتمعية يعمل هذا المشروع كمركز إشعاع ثقافي وابداعي وتنموي، ويتخطى تأثيره اللامادي (الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي) نطاقه المادي المحدود (منزل تراثي)، وذلك من خلال استهدافه ضمان مشاركة مجتمع المكان الأشمل بحي الدرب الأحمر كركيزة أساسية للمشروع، نتج عنه النجاح في ربط مجتمع المكان بتراثه وقيمه المجتمعية والإسهام في

إحياء الهوية المميزة للمنطقة وتنمية الشعور بالانتماء وملكية مجتمع التراث لتراثه المادي واللامادي ودمج الفئات المحرومة والمهمشة، وهو ما لم تتجج فيه مشروعات كبرى بتمويل ضخم في القاهرة التاريخية، والسبب الرئيسي في ذلك هو جعل مجتمع المكان محور العملية وهدفها بما يضمن استدامتها وتعظيم العوائد منها.

٢-٣ توصيات البحث:

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- أهمية وفاعلية هذا النهج في إدارة عمليات الحفاظ على المناطق التاريخية كعملية مستدامة ومرنة توازن بين الحفاظ والتنمية وإدارة التغيير الواعي بأهمية التراث المادي واللامادي في حياة ورفاهية الشعوب والمجتمعات.
- يعد هذا النهج صالح للتطبيق في ظروف وعلى مستويات مكانية متنوعة، فهو نهج يحقق المرونة والتنوع في المقياس والخصائص والمُدخلات والمُخرجات، ويحقق التكامل والحياة والاستدامة في عمليات الحفاظ على المناطق التاريخية وصالح مجتمع التراث وهو ما أكدته دراسة الحالات التطبيقية بشكل عام وحالة شارع سوق السلاح بالدرب الأحمر بشكل خاص، وبالتالي يوصي البحث بضرورة التحول نحو هذا النهج في إدارة عمليات الحفاظ بالقاهرة التاريخية.
- كما يوصي البحث بضرورة بذل المزيد من البحث في هذا النهج وآليات وأدوات تطبيقه في القاهرة التاريخية نظراً للتعقيد وتشابك العلاقات الذي يميز هذا النهج من ناحية، وتنسجم به القاهرة التاريخية من ناحية أخرى، فقد حاولت هذه الورقة البحثية تقديم إسهام متواضع للتعريف بهذا النهج وتأطيره من حيث النظرية والتطبيق والوقوف على مدى فاعليته كخطوة أولى نحو تطبيق هذا النهج في إدارة الحفاظ المستدام على القاهرة التاريخية وممتلك التراث العالمي.

المراجع References:

- القلش، دينا، وجمال، دعاء. (١٤ يونيو، ٢٠٢٢). حلم استغرق ١٣ عاماً- بيت يكن من أطلال إلى مركز ثقافي. جريدة الأهرام. العدد ٤٩٤٩٨. تم الاسترجاع ٩ مايو ٢٠٢٤ من <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/857384.aspx>
- Al-Qalash, D., & Jalal, D. (June 14, 2022). A dream that took 13 years - a house from ruins to a cultural center. El-Ahram newspaper. No.49498. Retrieved May 9, 2024 From. <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/857384.aspx>
- بيت يكن الدرب الأحمر. (بدون تاريخ). الرئيسية (صفحة فيسبوك). الفيسبوك. تم الاسترجاع ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، من <https://www.facebook.com/baytyakan/>
- Al-Yakaniya for Heritage & Arts. (n.d.). Home [Facebook page]. Facebook. Retrieved February 20, 2024, from <https://www.facebook.com/baytyakan/>.
- راباي، سونيتا، وخيري، عمرو. (٢٠١٢). مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية - تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/ ٢٠١٠ إلى يونيو/ ٢٠١٢. اليونسكو.
- Rabai, S. & Khairy, A. (2012), Historic Cairo Urban Revitalization Project - Work Report for the Period from July 2010 to June 2012. UNESCO
- ولاية إسطنبول، مديرية فرع معالجة المعلومات. (بدون تاريخ). عدد السكان. الجمهورية التركية ولاية إسطنبول. تم الاسترجاع ٧ فبراير من <http://ar.istanbul.gov.tr/population>
- Istanbul State, Directorate of Information Processing Branch. (n.d.). population. Republic of Turkey, Istanbul State. Retrieved February 7, 2024 from. <http://ar.istanbul.gov.tr/population>
- Aga Khan Trust for Culture. (2005), Cairo: Urban regeneration in the darb al-ahmar district. Aga Khan Development Network. Retrieved February 18, 2024, from <https://the.akdn/en/resources-media/resources/publications/aga-khan-trust-culture-cairo-urban-regeneration-darb-al-ahmar-district>
- Azpeitia Santander, A., Azkarate Garai-Olaun, A., & de la Fuente Arana, A. (2018). Historic urban landscapes: A review on trends and methodologies in the urban context of the 21st Century. *Sustainability*, 10(8), 2603. <https://doi.org/10.3390/su10082603>

- Bandarin, F. (2019). Reshaping urban conservation. In: Roders, A. P., & Bandarin, F. (eds.), *Reshaping Urban Conservation: The Historic Urban Landscape Approach in action* (pp. 3–20). Springer Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-10-8887-2_1
- Bandarin, F., & Van Oers, R. (2012). The historic urban landscape: managing heritage in an urban century. John Wiley & Sons. <https://doi.org/10.1002/9781119968115>
- Bohl, C. C., & Lejeune, J.-F. (2009). *Sitte, Hegemann and the Metropolis: Modern Civic Art and International Exchanges*. Routledge. ISBN 0415424062
- Bond, S., & Worthing, D. (2016). *Managing Built Heritage: The Role of Cultural Significance*. 2nd Edition. Chichester: Wiley Blackwell.
- City of Ballarat. (2017). Our people, culture & place. A plan to sustain Ballarat's heritage 2017–2030. Historic Urban Landscape Ballarat. Retrieved March 21, 2024, from http://www.hulballarat.org.au/cb_pages/ballarat_heritage_plan.php.
- Correia, M., Dipasquale, L., & Mecca, S. (2014). *Versus: Heritage for Tomorrow: Heritage for Tomorrow: Vernacular knowledge for sustainable architecture*. Firenze University press.
- Ferreira, T. C., & Silva, A. T. (2019). Perspectives for a historic urban landscape approach in Porto, Portugal. In: A. Pereira Roders, & F. Bandarin (eds), *Reshaping Urban Conservation*, 403–421. https://doi.org/10.1007/978-981-10-8887-2_23
- Elsayed, D.S.I. (2020). Reaccessing marginalized heritage sites in historic Cairo: a cross-case comparison. *Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development*, 10(4), 375–397. <https://doi.org/10.1108/JCHMSD-01-2019-0005>
- Erkan, Y. (2018). The way forward with historic urban landscape approach towards Sustainable Urban Development. *Built Heritage*, 2(4), 82–89. <https://doi.org/10.1186/bf03545686>
- Erkan, Y. (2014). Monitoring Historic Areas of Istanbul: Potentials for Historic Urban Landscape Approach. *Architecture & Science Journal*, 1(3), 4–14. Available at https://www.academia.edu/14018605/Monitoring_Historic_Areas_of_Istanbul_Potentials_for_Historic_Urban_Landscape_Approach
- Erbas, A. E. (2018). Cultural Heritage Conservation and Culture-led tourism conflict within the historic site in Beyoğlu, Istanbul. *WIT Transactions on Ecology and the Environment*. <https://doi.org/10.2495/sdp180551>
- Fard, S.M.H., & Doratli, N. (2022). Evaluation of resilience in historic urban areas by combining multi-criteria decision-making system and GIS, with sustainability and regeneration approach: The case study of tehran (iran). *Sustainability*, 14(5), 2495. <https://doi.org/10.3390/su14052495>
- Fatiguso, F., De Fino, M., Cantatore, E., & Caponio, V. (2017). Resilience of historic built environments: Inherent qualities and potential strategies. *Procedia Engineering*, 180, 1024–1033. <https://doi.org/10.1016/j.proeng.2017.04.262>
- Fayad, S., Buckley, K. (2019). The Transformational Power of the HUL Approach: Lessons from Ballarat, Australia, 2012–2017. In: Pereira Roders, A., Bandarin, F. (eds) *Reshaping Urban Conservation. Creativity, Heritage and the City*, vol 2. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-10-8887-2_7
- Fayad, S., Kendal, L. (2020). Local Innovation and Leadership from Regional Victoria: The City of Ballarat and UNESCO's Historic Urban Landscape Approach. In: Campbell, A., Duffy, M., Edmondson, B. (eds) *Located Research*. Palgrave Macmillan, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-32-9694-7_6
- Guzmán, P. C., Roders, A. R. P., & Colenbrander, B. J. F. (2017). Measuring links between Cultural Heritage Management and Sustainable Urban Development: An overview of Global Monitoring Tools. *Cities*, 60, 192–201. <https://doi.org/10.1016/j.cities.2016.09.005>
- Höftberger, K. (2021). *Managing change in heritage cities: evolving understanding of the historic urban landscape in Khiva, Uzbekistan*. Doctoral dissertation, Vienna University of Technology. <https://doi.org/10.34726/hss.2021.80981>

- Hosagrahar, J. (2015). Knowledge and planning tools. In: Bandarin, F. and van Oers, R. (Eds), *Reconnecting the City. The Historic Urban Landscape Approach and the Future of Urban Heritage* (pp. 249-260). John Wiley and Sons, Ltd., Chichester.
- International Council on Monuments and Sites. (n.d.). The Venice Charter 1964. ICOMOS. Retrieved January 10, 2024. <https://www.icomos.org/en/participer/179-articles-en-francais/ressources/charters-and-standards/157-thevenice-charter>
- İstanbul Tarihi Alanları Alan Başkanlığı. (n.d.). Historic Peninsula Management Plan Vision [In Turkish]. Alan Başkanlığı. Retrieved February 1, 2024, from <http://www.alanbaskanligi.gov.tr/vizyonu.html>
- Kisić, V. (2016). *Governing heritage dissonance: Promises and realities of selected cultural policies*. European Cultural Foundation.
- Labadi, S., & Logan, W. (2016). *Urban Heritage, Development and Sustainability: International Frameworks, national and local governance*. Routledge.
- Meerow, S., Newell, J. P., & Stults, M. (2016). Defining urban resilience: A Review. *Landscape and Urban Planning*, 147, 38–49. <https://doi.org/10.1016/j.landurbplan.2015.11.011>
- National Institute of Urban Affairs (NIUA). (2022). *Compendium of Best Practices in Urban Heritage Management with a Focus on the Historic Urban Landscape Approach*, National Institute of Urban Affairs, India Habitat Centre, New Delhi, India. <https://niua.in/intranet/sites/default/files/2446.pdf>
- O'Donnell, P. (2015) The Role of Regulatory Systems. In: F. Bandarin, & R. Van Oers (eds.) *Reconnecting the City: The Historic Urban Landscape Approach and the Future of Urban Heritage*. Chichester: Wiley-Blackwell, pp. 269-281.
- Rodwell, D. (2018). The Historic Urban Landscape and the Geography of Urban Heritage. *The Historic Environment: Policy & Practice*, 9(3-4), 180-206. <https://doi.org/10.1080/17567505.2018.1517140>
- Ronchini, C. (2019). Cultural Paradigm Inertia and Urban Tourism. In: E. Fayos-Solà & C. Cooper (ed.), *The Future of Tourism*, (pp. 179-194). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-89941-1_9
- Rypkema, D. (2015). Devising Financial Tools for Urban Conservation. In: F. Bandarin, & R. Van Oers (eds.) *Reconnecting the City: The Historic Urban Landscape Approach and the Future of Urban Heritage* (pp. 283-290). Chichester: Wiley-Blackwell. <https://doi.org/10.1002/9781118383940.ch12>
- Siravo, F. (2015). Planning and Managing Historic Urban Landscapes. In: F. Bandarin, & R. Van Oers (eds.) *Reconnecting the City: The Historic Urban Landscape Approach and the Future of Urban Heritage* (pp. 161-178). Chichester: Wiley-Blackwell. <https://doi.org/10.1002/9781118383940.ch6>
- Smith, J. (2015) Civic Engagement Tools for Urban Conservation. In: F. Bandarin, & R. Van Oers (eds.) *Reconnecting the City: The Historic Urban Landscape Approach and the Future of Urban Heritage* (pp. 221-248). Chichester: Wiley-Blackwell. <https://doi.org/10.1002/9781118383940.ch9>
- Soliman, M., & Hamza, N. (2013). The functional urbanism of Souq al-Silah, Cairo. In: Hamza, N. (Eds), *Architecture and Urban Transformation of Historical Markets: Cases from the Middle East and North Africa* (pp. 109–122). Routledge, Taylor & Francis Group. <https://doi.org/10.4324/9781003143208-11>
- Song, Q., Zhong, S., Chen, J., Yang, C., & Zhu, Y. (2023). Spatio-temporal evolution of city resilience in the Yangtze River Delta, China, from the perspective of statistics. *Sustainability*, 15(2), 1538. <https://doi.org/10.3390/su15021538>
- Tarrafá Silva, A., Pereira Roders, A., Cunha Ferreira, T., & Nevsgodin, I. (2023). Critical analysis of policy integration degrees between Heritage Conservation and Spatial Planning in Amsterdam and Ballarat. *Land*, 12(5), 1040. <https://doi.org/10.3390/land12051040>
- The Rockefeller Foundation. (2014). *City Resilience Framework*. ARUP. Retrieved February 6, 2024, from <https://www.rockefellerfoundation.org/report/city-resilience-framework/>.

- UNESCO. (1962). Recommendation Concerning the Safeguarding of Beauty and Character of Landscapes and Sites. Accessed 10 January 2024.
<https://www.icomos.org/public/publications/93towns7a.pdf>
- UNESCO. (2011a). UNESCO Recommendation on the Historic Urban Landscape. Retrieved December 23, 2023, from <https://whc.unesco.org/en/hul/>
- UNESCO. (2011b). Records of the General Conference, 36th Session. Paris, 25 October – 10 November. Retrieved February 7, 2024, from <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000215084>
- UNESCO. (2016). Culture Urban Future: Global Report on Culture for Sustainable Urban Development: Summary. Retrieved October 20, 2023, from <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246291>
- UNESCO-World Heritage Center. (n.d.-a). World heritage. UNESCO World Heritage Centre. Retrieved May 8, 2024, from <https://whc.unesco.org/en/about/>
- UNESCO-World Heritage Center. (n.d.-b). Community-centred revitalisation of Souq al-Silah in Cairo (Egypt). World Heritage Centre. Retrieved May 8, 2024, from <https://whc.unesco.org/en/canopy/cairo/>
- UNESCO-World Heritage Center. (n.d.-c). Historic Areas of Istanbul. UNESCO World Heritage Centre. Retrieved February 5, 2024, from <https://whc.unesco.org/en/list/356>
- United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. <https://digitallibrary.un.org/record/803352>
- UN-Habitat III. (2017). *New Urban Agenda*. <https://www.habitat3.org/the-new-urban-agenda>
- Zhao, L., Li, Y., Zhang, N., & Zhang, Z. (2023). Public policies and conservation plans of historic urban landscapes under the sustainable heritage tourism milieu: discussions on the equilibrium model on Kulangsu Island, UNESCO World Heritage site. *Built Heritage* 7, 6. <https://doi.org/10.1186/s43238-023-00086-0>